جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية مؤسسة

بعنوان

تمويل المؤسسات الإنتاجية
دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية

إعداد الطالبين:

-بن تراري عبد الحق

-بودربة سفيان

إشراف الأستاذ:

أ/سي محمد كمال

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

أ. سي محمد فايزة	–جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
أ.سي محمد كمال	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
أ. طويل مريم	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذالمشرف "محمد سي كمال " التي تكرمت بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمت لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصه الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤولاء خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين

الى كل الاحباء و الاقارب ،إلى زملائي الطلبة،إلى كل من أعاننا وساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

عبد الحق

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين

الى كل الاحباء و الاقارب ،إلى زملائي الطلبة،إلى كل من أعاننا وساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

سفيان

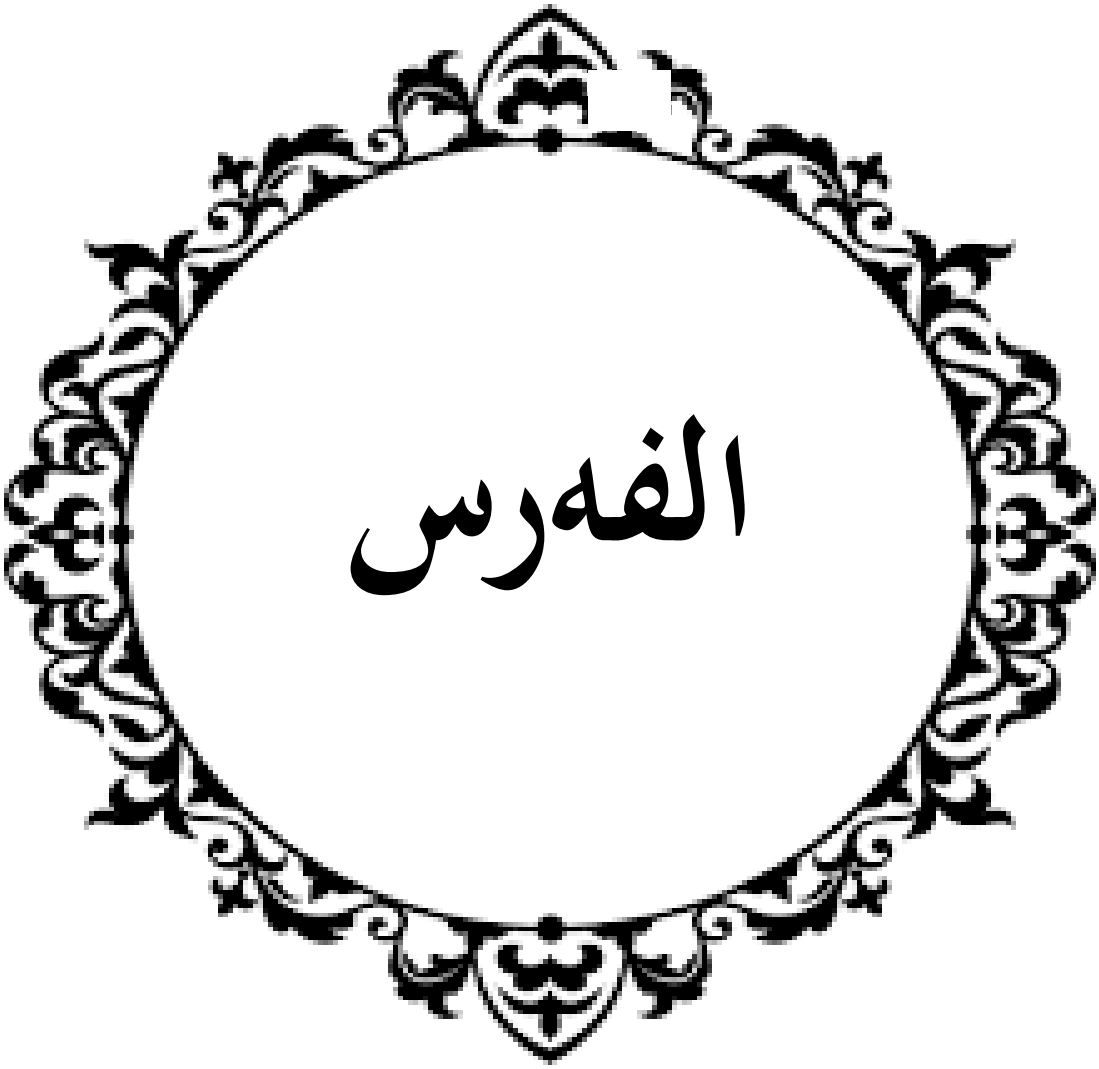
الفەرس

الفهرس العام

بسملة	II
شكر وتقدير	III
إهداءات	V IV
الفهرس العام	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول:البنوك التجارية و التمويل البنكي	
تمهيد :	**2**
المبحث الأول : البنوك التجارية	**3**
المطلب الأول : نشأة و تعريف البنوك التجارية	**3**
المطلب الثاني: أهمية ووظائف البنوك التجارية	**5**
المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية	9
المبحث الثاني : التمويل البنكي	12
المطلب الاول : تعريف التمويل البنكي و اهميته	12
المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي	13
المطلب الثالث: محددات و اسس منح التمويل البنكي	16
الفصل الثاني :دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري	
المبحث الأول: البنك الخارجي الجزائري نشأته وتطوره	19
المطلب الأول : تطور النظام البنكي الجزائري	19
المطلب الثاني: تعريف البنك الخارجي الجزائري وأهم وظائفه	20
المطلب الثالث: وكالة عين تموشنت (728) نشأتها وهيكلها التنظيمي ومهام أهم مصالحها	23
المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار وقروض استغلال	27
المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك	27
المطلب الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض	32
المطلب الثالث : دراسة حالة ملف منح قرض استثماري وقرض استغلالي في البنك الخارجي الجزائري	35
إستنتاجات و ملاحظات :	51

خاتمة :	53
قائمة المراجع	53

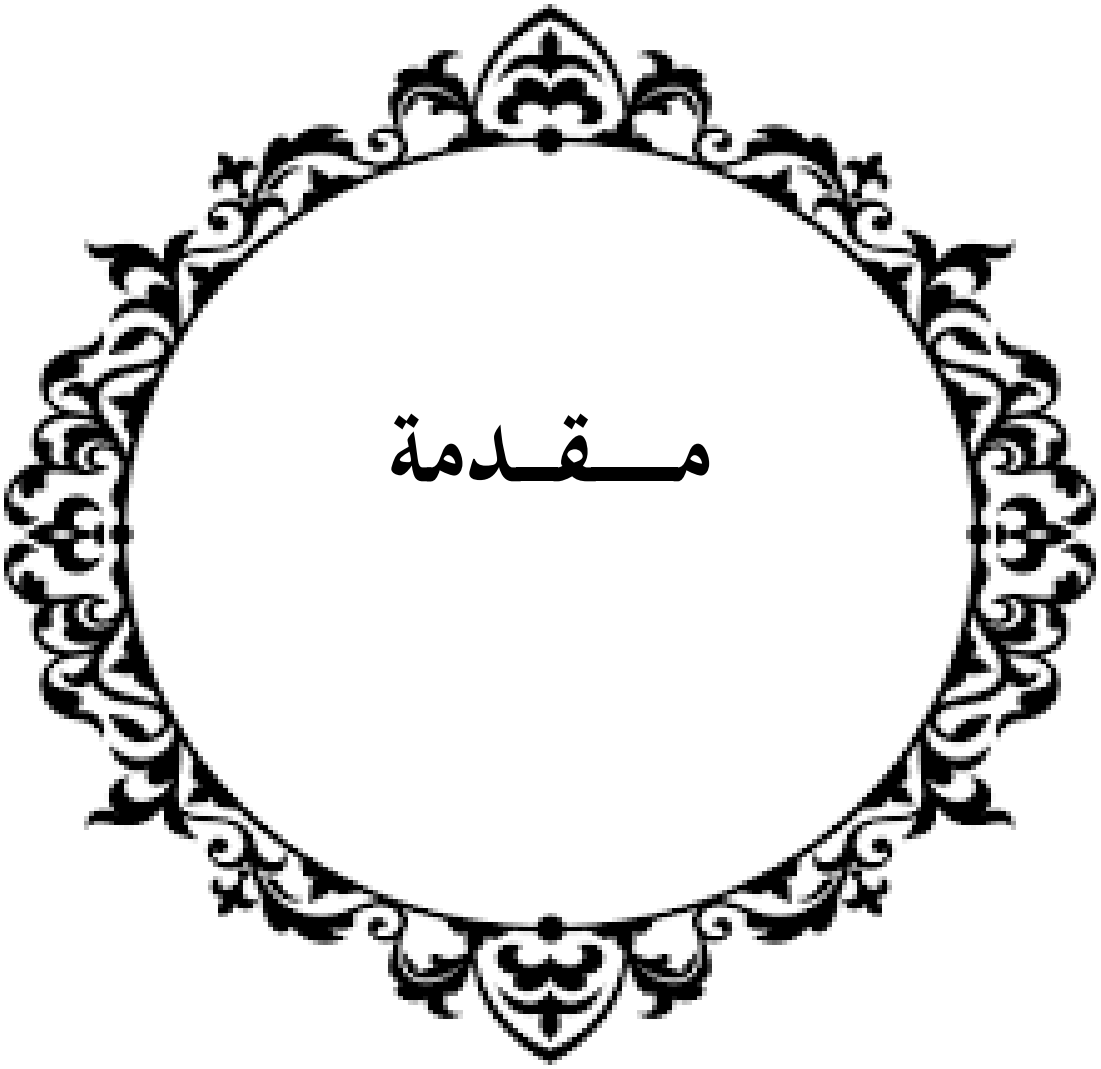
مـــقـــدمة

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية من أهم النشاطات الاقتصادية بحيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية للدولة كما تساهم في تحقيق التوازن المالي و انعاش النشاط الاقتصادي و يترجم هذا الاهتمام في تسطير العديد من البرامج التي تصبوا الى تنميتها، فالمشاريع الاستثمارية إذا تباينت بين البلد و الآخر للتركيبة الخاصة تبقى أداة من أدوات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و يعد تمويل هذه المشلريع من أصعب العمليات،لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذه الأخيرة في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقله.

و تتم عملية التمويل بأسلوبين:

إما التمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة،أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء الى مختلف الهيئات المالية،ومن بينها البنوك التجارية التي تمثل شريات الاقتصاد.

أما فيما يخص النشاط البنكي الذي يعتبر أساسا على إعادة توزيع رؤوس الأموال بصفته وسيطا في دوران رؤوس الأموال سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي، فالبنوك لديها زبائن يملكون فائض من رؤوس الأموال و آخرين لديهم عجز (نقص) في رؤوس الأموال.

من هنا يجد البنك سببا لوجوده إذ يلعب دور الوسيط بين مالك رأس المال و طالبها (المقترض). إذن البنوك الجزائرية حاليا معنية أكثر من ذي قبل، وذلك نتيجة لانتقال الاقتصاد الوطن من موجه و مخطط إلى اقتصاد مفتوح متميز بالاستقلالية.

1/ طرح الاشكالية:

بناءا مما سبق و للتطرق إلى موضوع تمويل المشاريع الاستثمارية يمكن طرح الاشكالية التالية:

1. ماذا نقصد بتمويل المشاريع الاستثمارية؟ و ماهي أهميته؟ وما أنواعه؟ و مصادره ؟
2. ماذا نقصد بالمشاريع الاستثمارية؟وماهي أهميتها؟وما أنواعها؟
3. ماهي الدراسات التي تعتمد عليها البنك في منح قرض استثمار.

2/ فرضيات البحث:

و للاجابة على التساؤلات السابقة للاشكالية المطروحة اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات هي بمثابة منطلقات أساسية و المتمثلة فيمايلي:

- للتمويل أهمية كبيرة فهو يساهم و يساعد على انجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني.
- المشاريع الاستثمارية وسيلة لاستغلال الثقافات الطبيعية و البشرية و المالية.
- تمويل قروض الاستثمار بعدة طرق.
- هناك عدة من الدراسات التي يتخذها البنك عند منحه قروض الاستثمار.

3/ أهمية الدراسة:(الموضوع)

- أهمية البحث عن مصادر التمويل التي تضمن المشروع الاستمرارية و النجاح.
- أهمية الموضوع في ض اقتصاد السوق و ازدياد المخاطر التي تنجز عن منح هذه القروض الاستثمارية و التي قد تؤدي الى افلاس البنك،خاصة في الظروف الحالية التي تتميز بعدم الاستقرار.
- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه،حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصص نقود و بنوك ومالية.

4/ الهدف من الدراسة:

هو إن الهدف الرئيسي من هذا الموضوع وهو إعطاء مفهوم واسع حول تمويل المشاريع الاستثمارية و عملية سيرها، ومدى فعالية القروض الموجهة للاستثمار التي تمول التجارة الداخلية و الخارجية.

دراسة أساليب التمويل وتحديد الأسلوب الأمثل لكل مشروع.

الربط بين الجانب النظري و التطبيقي فيما يخص تمويل المشاريع الاستثمارية.

5/ أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

الموضوع كان من اقتراح الأستاذ و لتطابقه مع تخصصي إضافة إلى الدوافع التالية:

- معرفة مدى اهتمام الدولة بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية.
- الحاجة الملحة إلى أبحاث ودراسات متخصصة في جدوى المشاريع الاستثمارية بصفة عامة، و الجدوى التمويلية بصفة خاصة.

6/ حدود الدراسة:

- بالنسبة للحدود المكانية م اختيار بنك الفلاحة و التمية الريفية كنموذج باعتبارها كانت فكرة مشروع.
- بالنسبة للحدود المكانية الزمنية فقد تمت دراسة الحالة في شهر فيفري 2020

7/ المنهج المتبع:

- انطلاقا من طبيعة الموضوع ولقياس هذه الدراسة تفرض علينا منهجية البحث المزج بين المنهجين التحليلي و الوصفي و منهج دراسة الحالة.

8/ الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى سعاد صدقي:مذكرة ماجستير ،حول دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ،دراسة حالة البنك الوطني الخارجي،"وكالة جيجل " السنة الدراسية 2005-2006

-الهدف من هذه الدراسة هو التعريف بالإمكانيات السياحية الموجودة بالجزائر و الوصول الى المكانة التى يحتلها ضمن الاقتصاد الوطني ومعرفة اللآفاق التى رسمت المشاريع السياحية وأساليب الدعم التى ستحظى بمهام نقبل الدولة.

نتائج الدراسة تمثلت فيما يلي:

1-مهما اختلف موضوع المشروع السياحي ،إلا أنه يتطلب تمويل من طرف البنوك التجارية .

2-نقص الاحترافية والبيروقراطية المتعلقة بصعوبة الحصول على العقار السياحي ،خاصة في مناطق التوسع السياحي وعدم تهيئته وهذا ما أدى في الكثير من الحالات إلى رفض البنك تمويل مثل هذه المشاريع.

3-رغم أن الدولة وضعت صندوق ضمان المخاطر القرض إلا أنه لميتم تدخله في تعويض البنك في ا ال السياحي.

4- لم يواجه البنك صعوبات في مستحقاته هذا ما يدل على استفادة المستثمرين من الامتيازات البنكية وغير البنكية متمثلة في أسعار الفائدة والمزايا الجبائية ، من طرف الهيئات الداعمة.

5-رغم المشاكل التي قد تحدث للبنك عند تمويله لمثل هذه المشاريع والتي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التى يتطلبها البنك .

الدراسة الثانية بو ريدح صورية :مذكرة ماجستير ،حول دور البنوك التجارية في تمويل وuيئة المؤسسات المصغرة ،جامعة قسنطينة ،السنة (2006-2005) الجامعية-تتمحور هذه الدراسة حول الاشكالية التالية :ماهو دور البنوك التجارية في تمويل وبيئة المؤسسات المصغرة .

أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي :

1-مهما اختلف شكل الدعم لإنشاء مؤسسة مصغرة فإن تمويلها يستدعي تدخل البنوك التجارية .

2-في ظل العولمة والمنافسة والبحث عن الاستخدامات الاكثر مردو دية ،فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات أصحاب المشاريع .

3-في ظل المخاط المرتبطة بتمويل المؤسسات المصغرة فإن وكالة البنك أثبتت نجا عتها في تمويل المؤسسات بحيث لا تتعدى النسبة الممولة عن الحد الاقصى المنصوص عليه .

4-قد يسعى البنك الى قبول تمويل المشروع في الوقت الذى يكون صاحبه قد استفاد من التمويل من وكالة بنكية تحقق مثل هذه الازدواجية فترة استكشافها من البنك.

5-سمح تمويل المؤسسات المصغرة في ظل برنامج التشغيل ،في عدم تشدد البنك في دراسة ملفات هذه المشاريع وإسقاط دراسات دقيقة عليها .

الدراسة الثالثة :دراسة محمد عماد بساسي ،مذكرة ماستر بعنوان :دور البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار دراسة حالة بنك bdr،وكالة ورقلة 2014 .

تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية:مامدى مساهمة البنوك التجارية في تحفيز الاستثمار .

وهدف من هذه الدراسة على الاطلاع بواقع الاستخدام العملي لآليات تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية ومحاولة إظهار وإبراز الحوافز المقدمة من طرف البنوك .

نتائج الدراسة :

1-عدم تركيز البنك على القروض المتوسطة الممنوحة للزبائن العادين باعتبارها ذات ربحية للبنك ومورد مستمر للأموال على الفائدة المطبقة على هذا النوع من القروض.

2- إرتفاع كبير في حجم القروض الممنوح للشباب البطال مما يؤثر سلبا على خزينة البنك ،كون معظم هذه القروض غير مجدية من ناحية التسديد

3-انخفاض حجم المبالغ المقدمة في اطار القروض العقارية على الرغم من الربحية العالية لمثل هذا النوع من القروض باعتبارها قروض طويلة الاجل .

4-تتعدد وتتنوع طرق التمويل الاستثماري التي توفرها البنوك التجارية

5-تقدم البنوك التجارية جملة من التحفيزات قصد تحفيز المشاريع الاستثمارية وذالك من خلال جملة من القروض الممنوحة

الدراسة الرابعة سخري كمال :دور البنوك التجارية في تميل المشاريع الاستثمارية مذكرة ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012-2013 تتمحور الدراسة حول الاشكالية التالية :ما هو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟

-إن هدف هذه الدراسة هو محاولة خلق وكيفية تفعيل نشاطات هذه المصاريف بحيث تعمل على تطوير الجوانب الايجابية .

-أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلى :

1-مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري إلا أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة اثناء الدراسة لملف القرض وهذا يؤكد الفرضية الاولى .

2-في ظل العولمة و المنافسة والبحث عن الاستخدام الأكثر مرد ودية فالبنك يوجد جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

3-سمح تمويل المشاريع الاستثمارية في ظل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية بأن التمويل المتوفر من البنوك التجارية غير كافي لتلبية الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشاريع

4-غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمار في الحالات التى تشهد قبولا كثيرا ،وغياب المشاريع ذات المر دودية وقابلة للتطوير تشجيع البنك على تفعيل تطويرها وهو ما تؤكده الفرضية الثالثة .

5-أما فيما يخص مشكل تمويل المشاريع في الدول النامية فانه يرجع في المقام الأولى إلى عدم تطور النظام المالي ،حيث يفتقر إلى العديد من أدوات التمويل كالقروض طويلة الأجل ،وغيرها من مصادر التمويل الحديثة ،والجزائر كغيرها تملك نظاما ماليا غير متطور لايوفر مصادر التمويل التى تتلاءم واحتياجات المشاريع الاستثمارية ، وبالتالي فهي مرغمة على التمويل من البنوك التجارية

6-ووفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية ،مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تفرضها البنوك رغم عدم رضا العميل .

7-من خلال تمويل نسبة معينة من الملفات المدعين ،يبرز أثر الموافقة البنكية في إقامة المشروع من عدمه،وهو ما يتبين معه انعدام التنسيق بين الوكالة الوطنية والوكالة البنكية ،بحيث تفرض هذه الأخيرة تمويل مشاريع كانت مقبولة من وكالة الدعم .

الدارسة الخامسة: خيرة الصغيرة كماسي ,تقييم سياسة التمويل الداخلي في المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر, مذكرة ماستر, جامعة ورقلة ,2010 هدف الدراسة إلى التعرف على مختلف الأدوات التي تمكن الباحث من تقيم التمويل الداخلي وإيجاد الأداة الأفضل في المؤسسات المصغرة وذلك باعتماد الباحث على البيانات المحاسبية للمؤسسات محل الدراسة وكذا بعض الأدوات الإحصائية , لعينة من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر بولاية ورقلة للفترة الممتدة مابين 2005_2009 ولخصت النتائج إلى تميز المؤسسات الصغيرة بضعف رأس مالها وارتفاع درجة المخاطرة ومحدودية التمويل البنكي.كما أن عدم وجود سوق مالية مطورة زاد من تعميق هذه المشاكل.

-نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة وضعية المؤسسات الصغيرة ، وذلك بالتركيز على الأط ار التمويل الداخلي،فرغم أهميتها إلا انه يبقي الأهم صدى التمويل المختلفة ، وهل ساهمت في إزاحة العراقيل لاسيما ما تعلق بتمويل هذه المؤسسات.

الدراسة السادسة: شاوي صباح ,أثر التنظيم الإداري على الأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة تطبيقية لبعض مؤسسات صغيرة ومتوسطة,مذكرة ماجستير, جامعة سطيف,2010 لقد سعى الباحث من خلال الدراسة إلى تحقيق الأهداف حول التنظيم الإداري مع محاولة تطبيقه على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,وإبراز دور ووضعية التنظيم الإداري على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,والتعرف على واقع وطبيعة التنظيم السائد في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بولاية سطيف . وحث المنظمين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضرورة تطوير أداء مؤسساتهم عن طريق تبني مبادئ الإدارة والتنظيم الإداري .

تثمين المتغير التنظيمي كمتغير نوعي ,يتطلب معالجة خاصة واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقصائي والمنهج الإحصائي لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سطيف للفترة ما بين

.2009_2004 ووصلت النتائج إلى وجود تأثير ايجابي ذو دلالة إحصائية بين العلاقات التنظيمية السائدة في المؤسسات الصغيرة وهي (: مدخل الربحية ,مدخل العمليات الداخلية ,مدخل العملاء ,مدخل التعليم والنمو).

نتائج الدراسة:

على أهم أثار التنظيم الإداري ، من خلال مقارنة واقع المؤسسات وعلى واقع التنظيم الإداري داخل المؤسسات الصغيرة ،كما تعرضت الدراسة إلى الأداء ، بحيث كان تركيز علي إلزامية التنظيم في المؤسسات.

الدراسة السابعة: مشري محمد الناصر ,دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمتوسطة في تحقيق التنمية

المحلية المستدامة ,مذكرة ماجستير ,جامعة سطيف 2011 تهدف الدراسة إلى نشر مختلف المفاهيم التي تتعلق بموضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتنمية المحلية المستدامة على حد سواء وإبراز مكانة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة ضمن منظور جديد يتمثل في بعد التنمية المحلية المستدامة ومحاولة دراسة وتقييم دور هذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية وتسليط الضوء على مدى استفادة ولاية تبسة من الإستراتيجية الوطنية لترقية هذه المؤسسات وذلك اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ولإسقاط الدراسة النظرية على واقع ولاية تبسة ,واعتمدنا على المنهج الاستقصائي.ومن خلال أخذ عينة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بولاية تبسة للفترة مابين2008_1999 وصلنا إلى نتائج من بينها تفعيل التنمية المحلية المستدامة ووجدنا قدرة مالية وشبا نية كبيرة إلا, أن معاناتها تكمل في سوء التسيير والاستغلال الغير العقلاني لهذه الموارد.

نتائج الدراسة:

ركزت الدارسة على اعتبار المؤسسات الصغيرة والمصغرة عنصر فعال في تحقيق التنمية المحلية ،بتطبيق علي واقع المؤسسات في ولاية سطيف، إي أن الدراسة ناقشت الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمؤسسات ، حيث الملاحظ وجود فورقات بين المؤسسات في الجزائر ، وكذا الضعف الواضح في تطبيق أسس ومبادئ التنمية المستدامة ومؤسساتا يشكل واضح.

الدراسة الثامنة : Journal of Banking& Finance Roy Mersland ,

,Performance and governance in microfinance institutions4, April 2009

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين أداء الشركات وحكومة الشركات في مؤسسات التمويل الأصغر، وذلك باستخدام مجموعة بيانات عالمية تم جمعها من وكالات التصنيف، لذا قام الباحث بدراسة أثار ذوي المصالح على أداء مؤسسة تمويل الأصغر، وخلصت النتائج على إلزام توفير sج صناعة معين لحكومة مؤسسات تمويل الأصغر، كما خلصت إلى أن لا وجود لفرق بين المنظمات غير ربحية وشركات المساهمين في الأداء المالي والتوعية.

نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة أبرز العلاقات المستحدثة بين أداء شركات وحكومة الشركات في مؤسسة التمويل المصغر , وبأن استخدام مجموعة البيانات العالمية تم جمعها من الوكالات التصنيف فرغم أهميتها يبقى التمويل الأكثر أهمية هو التمويل المختلف.

الدراسة التاسعة:

Etude de l'impact des interactions des micro-entreprises formelles et informelles : du dispositif ANSEJSonia Menguelti et Belaid Abrika, Université Mouloud Mammeri Tizi-Ouzou,Algérie

وcدف الدراسة إلى تناول تفاعل المؤسسات المصغرة الرسمية والغير رسمية فيما بينها، الرسمية أي التي هي مسجلة بالسجل التجاري والغير رسمية الغير مسجلة بالسجل التجاري ولا تملكه هذا التفاعل من خلال إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ansej في تحويل شريحة كبيرة من المؤسسات الغير رسمية إلى العمل في إطار رسمي، من خلال مساعدتها في توفير التمويل بشرط العمل في إطار رسمي من خلال التسجيل في سجلات الغرفة التجارية الوطنية.

كما تناولت الدراسة دور ansej في التوظيف، من خلال استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ونموها وبالتالي توفيرها لمناصب شغل جديدة.

وقد توصلت الدراسة إلى:

– أهمية ودور الوكالة في امتصاص كتلة معتبرة من البطالة.

– تشجيع الشباب وأصحاب المؤسسات على الاتصال بالهيئات الرسمية من خلال التحول من القطاع الغير رمي إلى القطاع الرسمي.

– خلق جو من التنافس المشروع بين المؤسسات،والذي لم يكن متاح بين مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية.

– استفادة الضمان الاجتماعي من حصص جديدة من المشتركين بفعل التسجيل الرسمي لمؤسسات _جديدة،

بالمقابل استفادة أصحاب المؤسسات والعمال من الضمان الاجتماعي.

نتائج الدراسة:

أبرزت هذه الدراسة العديد من تفاعلات المؤسسات المصغرة الرسمية والغير رسمية ومن خلال إبراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ في تحويل شريحة كبيرة من المؤسسات المصغرة الغير رسمية إلى العمل في الإطار الرسمي ومن خلالها يتم التسجيل في غرفة السجل التجاري.

الفصل الأول:البنوك التجارية و التمويل البنكي

تمهيد :

لقد اتسع النشاط الاقتصادي وتطور عبر مختلف المراحل التي شهدها الاقتصاد العالمي، ولأن الجهاز البنكي يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز البنكي له روابط وثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي والخدمات المتنوعة التي يقدمها، حيث تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية فالبنك يعتبر وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل.

ولأن البحث عن مصادر التمويل المناسبة للمؤسسات يعد من أهم المواضيع التي تواجه مالكيها ومسيريها خاصة في ظل محدودية البدائل المتاحة لعدة اعتبارات، وبما أن التمويل البنكي يعتبر من ضمن البدائل التي تتوجه لها المؤسسات، فهو يعتبر من أهم الخدمات البنكية التي تقدمها البنوك التجارية، يساهم في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفتقر إليها البلد.

المبحث الأول : البنوك التجارية

البنك هو عبارة عن مؤسسة عملها الرئيسي هو تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور، أو منشأة الأعمال أو الدولة بهدف إقراضها للآخرين أو استثمارها من طرف البنك بحد ذاته، ولذلك تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية لأنها تلعب دورا هاما في تنمية وتنشيط العجلة الاقتصادية.

المطلب الأول : نشأة و تعريف البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المصرفية التي تساهم في بناء اقتصاد أي دولة .

I. نشأة و تعريف البنوك التجارية :

أولا : النشأة

ترجع نشأة البنوك التّجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حين قام التجار والمرابين والصياغ في أوربا بقبول أموال المودعين مقابل إصدار إيصالات وشهادات إيداع بمبلغ الوديعة، وقد لاحظ الصيارفة أن تلك الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول للوفاء ببعض الالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسب معينة، وتبقى باقي الودائع مجمدة لدى الصراف مما أوحى له بالقيام بإقراضها، ومن هنا أخذ البنك بهذا الشكل يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، ولم يعد الغرض من عملية الإيداع هو حفظ الوديعة فحسب، بل التطلع إلى الحصول على فائدة، وبهذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة أيضا[1].

تأسس أول بنك في مدينة البندقية الايطالية سنة 1517 ،ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام، وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر، غير أنه لم يحافظ على ثقة الأفراد، حيث توقف عن الدفع وأغلقت أبوابه عام 1814[2].

أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا منذ بداية القرن 18 ،وكانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات، حيث كانت القوانين تقضي بحماية المودعين، ففي حالة الإفلاس يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك.

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ،عمان، 2000 ،ص63

[2] بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 ،ص 6

تلك القوانين وتعديلاتها أدت إلى إنشاء البنوك كشركات مساهمة والفضل في ذلك يعود إلى انتشار أثار الثورة الصناعية في دول أوربا التي أدت إلى نمو الشركات وكبر حجمها، واتساع نشاطها، فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات، وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا في كل مكان.

هكذا نشأت البنوك التّجارية بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل والثقة، ويبقى إعطاء تعريف للبنوك أمرا ضروريا لا مناص منه.

ثانيا : تعريف البنوك التجارية

يعود أصل كلمة بنك إلى اللغة الايطالية وهي كلمة" BANCO" التي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، ثم أصبحت أخيرا تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود[1].

تعود تسمية البنوك التجارية إلى كونها في البداية كانت مختصة فعلا في تمويل التجارة عندما كان الطابع التجاري هو السائد على اقتصاديات الدول فتعرف البنوك التجارية على أنها :

1. البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الافراد حيث أنها تدفع عند الطلب او لآجال محددة ،و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمة ما يحقق خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي ،و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و المالية و فقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2].
2. عبارة عن أشخاص معنويين مهمتهم العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموضوعة
3. يعرف البنك التجاري أيضا بأنه "المؤسسة التي تستعمل النقود كمادة أولية، حيث تعمل على تحويل هذه النقود على منتجات وتضعها تحت تصرف زبائنها، فهي بذلك مؤسسة مسيرة بقواعد تجارية والتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها

[1] إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات الإقتصاد الكمي"، ط1 ،دار الصفاء لمنشر والتوزيع ، بيروت، 2013 ،ص 125.
[2] زياد محمد عرمان، "مفاهيم حديثة في إدارة البنوك"، ط1 ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012 ،ص ص 9 ،10.

تملك كأي مؤسسة أموالا خاصة أين يشكل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميزها عن بقية المؤسسات هو أنها تشتري دائما مادتها الأولية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض[1]."

4. البنوك التجارية أو بنوك الودائع ، و هي مؤسسات ائتمانية تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو بعد مرور أجل لا يزيد عن عام ، و تمنح ائتمانا قصير الأجل لمدة تقل عن السنة ، و أداء خدمات أخرى [2].

5. منشآت هدفها قبول الودائع و منح القروض و إستثمار ما يبقى من الأموال لديها ، و هي منشأة تقبل الودائع تحت الطلب و لأجل و بإخطار سابق ، و تفرض باعتماد شخص أو بضمان بصناعة أو أوراق تجارية تقبل ودائع صناديق التوفير إلى جانب الودائع الأخرى و تمنح القروض [3].

6. تقوم البنوك التجارية بتقديم الخدمات للجمهور دون تمييز ، كما تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم ، فهناك الودائع التقليدية ' الودائع الجارية ، و التوفير ، و لأجل) و شهادات الإيداع التي تعتبر فرصة استثمارية جيدة للمدخرين الذين يرغبون في توجيه أموالهم الى استثمارات قصيرة الأجل ، و هناك كذلك السندات القابلة للتداول التي تصدرها البنوك و التي تلائم المدخرين الذين يفضلون توجيه مواردهم المالية إلى استثمارات طويلة الأجل ، و على الجانب الآخر أتاحت البنوك التجارية فرص عديدة للمقتضين ، فلم تعد قادرة على تقديم القروض قصيرة الأجل و طويلة الأجل التي قد يمتد تاريخ استحقاقها الى ثلاثين عاما [4].

و كتعريف شامل للبنوك التجارية : Commercial Banks

إن البنك التجاري هو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهم إمكانيات أو حاجات متقابلة مختلفة يقوم البنك بشميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل و لقاء ربح مناسب.

[1] منصوري زين ، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية "، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية وا لتحوالت الاقتصادية- واقع وتحديات-، يومي 14-2014/12/15 ،جامعة الشلف.

[2] بوطرة فضلية ، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، مذكرة ماجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، فرع استيراتيجية السوق في ظل الاقتصاد تنافسي ، مسيلة ، سنة ، 2006 ، ص 43.

[3] علا نعيم عبد القادر و آخرون ، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك دار البداية للنشر ، 2009 ، ص 86.

[4] سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2008 ، ص 68-70.

المطلب الثاني: أهمية ووظائف البنوك التجارية

أولا : اهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك بما يلي [1]:

- ✓ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشرط والمدة الملائمة للاثنين؛
- ✓ بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد؛
- ✓ نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية؛
- ✓ يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛
- ✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود قدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود؛
- ✓ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها؛
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول الماليةُ التي لا يقبل عليها أو استثمارها أو تقديم الأموال والدعم لكل من يحتاجه من خلال حاجة الأفراد وحاجة الهيئات وحاجة الحكومة وذلك وفقا لما يلي :[2]

- **حاجة الأفراد للبنوك التجارية**

من خلال تأدية لنشاطات يومية يحصل الفرد على إيرادات وذلك من أجل تغطية مصاريف ففي حالة حدوث عجل بمعنى أن إيراداته لا تغطي مصاريفه يلجأ الفرد إلى البنك.

- **حاجة المؤسسات للبنوك التجارية :**

تكمن أهمية البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات باعتبارها الممول الرئيسي لها إضافة إلى الدور المهم الذي نلعبه في تسهيل المعاملات الخاصة بالتجارة سواء داخلية أو خارجية (من حيث المعاملات التجارية) .

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2014ص 18.

[2] أحلام عقون، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية علوم التسيير تخصص مالية تأمينات تسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، .2012-2013 ، ص 20.

حاجة الحكومة للبنوك التجارية :

تعتبر البنوك التجارية أداة منقذة للسياسة النقدية فأهميتها تكمن في مدى التزامها بتوصيات وقرارات السلطة التنفيذية المتمثلة في البنك المركزي من خلال خلق وسائل الدفع في الاقتصاد والرفع من الفرص التمويلية الضرورية للاستثمار وأيضا قيامها ببيع وشراء الأسهم والسندات، تقديم القروض اللازمة للاقتصاد الوطني وتنفيذ المخططات التنموية التي تقوم الدولة بإعدادها وهذه الأهمية لا يمكن لمسها مباشرة ،و انما تظهر بصورة غير مباشرة من خلال معايير ومؤشرات مثل :

-نسبة سعر الفائدة؛

-معدل التضخم؛

-حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد؛

-عدد البنوك والوعي البنكي؛

ثانيا : وظائف البنوك التجارية

يوجد لدى المصارف التجارية نوعان من الوظائف تقليدية قديمة، ووظائف حديثة إلا أن هناك عوامل كثيرة تحدد حجم وطبيعة كل من الوظائف الحديثة والأخرى القديمة حسب التقسيم التالي [1] :

1. الوظائف التقليدية للبنوك التجارية

و تتمثل في الوظائف التالية:

1. فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على اختلاف أنواعها .

2. تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة و الربحية و الضمان أو الأمن و من أهم أشكال التشغيل و الاستثمار ما يلي[2]:

ا-منح القروض و السلف المختلفة و فتح الحسابات الجارية.

[1] سناء مسعودي، "تقييم الادا المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة وكالتي BNA ، CPAبالوادي لمفترة 2009،2012 ،"مذكرة لنيل الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة لخضر بالوادي، 2014-2015 ،الجزائر، ص 13.

[2] جبلوي رشيدة، "الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك"، مذكرة لنيل شيادة ماستر، قسم علوم إقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014-2015 ،الجزائر، ص ص24 ،25.

ب- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها .

ج- التعامل بالأوراق المالية من أسهم و السندات بيعا و شراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها.

د-تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الإعتمادات المستندية .

هـ- تقديم الكفالات و خطابات الضمان للعملاء .

و-التعامل بالعملات الأجنبية بيعا و شراء و الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية منها و و الخارجية .

ي- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة ، و صرف الشيكات المسحوبة عليها .

* المساهمة في إصدار أسهم وسندات شركات المساهمة .

* تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات و المستندات و الأشياء الثمينة

2. الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل ما يلي:

1. **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين** :من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين و منه تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل[1].

2. وظيفة خدمات أمناء الاستثمار :و تشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:

* سداد الإلتزمات الدورية

- إقامة المعارض السلعية داخليا و خارجيا.
- إقامة المزادات لبيع و شراء السلع
- ممارسة عمليات بيع و شراء العقارات
- أية أعمال أخرى للعملاء طالما كانت مشروعة

3. **وظيفة التوزيع**[1] في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، و يتم ذلك

[1] محمود يونس، "إقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية"، دار التعميم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013 ،ص ص 228،.229

عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاول هذا النشاط في ظل ذلك النظام و الذي انتهى تقريبا بانهيار الإتحاد السوفياتي[2].

4. **وظيفة الإشراف و الرقابة** Supersision and Control :تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من إغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها[3].

5. **بعض الوظائف الأخرى**[4].

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إعتمادات مستندية و تشتمل على إعتمادات للاستيراد و أخرى للتصدير و يحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين و تلك التي يتحملها المقترضين و العمولات و الأجور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.
- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شبكات أو كميالات أو سندات أنية مستحقة لصالحها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه.
- قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه المدخرات في شراء السندات.

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

1/ من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للحدود الجغرافية.

---

[1]دناقير حميدة، "الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي المالي- scf دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية بورقلة سنة 2015 ،"مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 ،الجزائر، ص 6.

[2]طاهر محسن الغالبي ، وائل محمد إدريس ، الإدارة الإستراتجية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ، 2007 ، ص36

[3]محمد شريف إيمان ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية فرع نقود مالية و بنوك المركز الجامعي البويرة .20

[4]آسيا قاسيمي، "المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها وفق متطلبات لجنة بازل "، المؤتمر الدولي 1 حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على إقتصاديات دول العالم، يومي13-2011/12/12، ص2.

1. **البنوك التجارية المحلية** :ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدو دة نسبيا مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد .ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه.

2. **البنوك التجارية العامة** :ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنع الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

2/ من حيث حجم النشاط:

1. **بنوك الجملة** : [1]ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشئات الكبرى.

2. **بنوك التجزئة:** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشئات الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد ممكن، فهي نشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفقة التملك والتعامل للأفراد وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

3/ من حيث عدد الفروع:

1. **البنوك التجارية ذات فروع:** وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فان البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي [2].

---

[1]صادق راشد الشمري، "إستيراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في ألداء المالي لمصارف التجارية "، دار اليازوري لمنشر والتوزيع، عمان، 2013 ،الاردن، ص ص 57 ،58.

[2]المرجع نفسه ،ص58.

2. بنوك السلاسل :نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم كبير لحجم البنوك التجارية و نمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تعد نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

3. بنوك المجموعات :وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذه البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

4. البنوك الفردية :وهي منشات صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

5. **البنوك المحلية** :نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو محافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها[2]

المبحث الثاني : التمويل البنكي

يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية لذا تعتبر البنوك مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات الخاصة في الدول النامية لعدم توفر مصادر أخرى للتمويل، ويعتبر أيضا المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية[3] .

[1] محمد داود عثمان، " إدارة وتحميل الإئتمان ومخاطره "، ط1 ،دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013 ،الاردن، ص 220.

[2] يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط3 ،2007

[3] المرجع نفسه، ص 220.

المطلب الاول : تعريف التمويل البنكي و اهميته

يعتبر التمويل البنكي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية العاملة في إطار الاقتصاد الوطني ولذُ لك يعرف التمويل البنكي على أنه :

- "الدور الذي تلعبه البنوك في الاقتصاد الوطني بصفتها وسيطا أوليا بين المدخر والمستثمر، فمدخرات الأفراد تتجمع لدى هذه البنوك في صورة ودائع، وبالتالي تتوفر البنوك على رصيد قابل للإقراض مرة أخر إلى المستثمر لتمويل عملياته الاستثمارية "[1].
- أو هو " ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية[2].
- عملية التمويل البنكي هي قيام البنوك بتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الاقتصادية الاستثمارية ودعمها وتنميتها وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الاقتصادي والخطة الاقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الاقتصاد بجميع قطاعاته في كل البلدان النامية والمتقدمة، عن طريق القروض أو ما يسمى بالائتمان.

وتكمن أهمية التمويل البنكي فيما يلي :

يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة؛

توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ما يلي[3]:

- تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية؛

[1] زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–حالة ولاية أم البواقي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية, جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي ، 2011–2012. ص 40.

[2] مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات) ، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية تأمينات تسيير المحاضر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012–2013 ، ص 39.

[3] زبير عياش ،نفس المرجع السابق ،ص 43.

- التخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر، وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها من العنصر البشري المنتج والمبدع؛

المطلب الثاني: أنواع التمويل البنكي

يمكن تقسيم التمويل البنكي الذي تمنحه البنوك التجارية العاملة في إطار الاقتصاد القومي إلى عدة أنواع وذلك وفق المعايير الآتية :

1-التمويل البنكي بحسب الغرض منه :

ويمكن تقسيم التمويل البنكي في إطار الائتمان الذي تمنحه البنوك تبعا للغرض منه إلى:

- التمويل البنكي الاستثماري :

وهو عبارة عن مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثانية والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر[1].

- **التمويل البنكي الاستغلالي :**

ويقصد بنشاطات الاستغلال العمليات التي تقوم بها المؤسسات في المدى القصير أي اقتناء مواد أولية، دفع أجور، تأمين وتمويلها يكون بمنح قروض قصيرة عادة أقل من سنة وقد تصل إلى سنتين وتقوم به أساسا البنوك لتمويل التكاليف المرتبطة بعملية الإنتاج العادية ومتطلبات الصندوق وتستحق بعد تصريف المنتجات وتحقيق عوائد من المبيعات.

وبمثل تمويل نشاطات الاستغلال أهم مجال التمويل البنكي خاصة التجارية لطبيعتها[2].

[1] سارة بلكحمة، "دور التدقيق الداخمي في إدارة المخاطر المصرفية"، مذكرة لنيل شيادة الماستر، قسم عموم التسيير، تخصص محاسبة وا دارة مالية ، جامعة جيجل، 2016/2015 ،الجزائر، ص 50.

[2] كوثر عبد اللطيف، "متطلبات تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية – حالة الجزائر،الاردن "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية دولية ، جامعة جيجل، 2014/2013 ،الجزائر، ص10.

وهناك عدة طرق تتبعها البنوك لتمويل هذه الأنشطة وفقا لطبيعة النشاط إن كان تجاري، صناعي، زراعي أو خدماتي أو الوضعية المالية للمؤسسة في حالة عدم التصريف واستمرار عملية الإنتاج لا يمكن الوفاء، وتطلب المؤسسة تحديد الفترة أو ما يطلق عليه "خط القرض" ويمكن قبوله من طرف البنك أو رفضه حسب ملف القرض

- **التمويل البنكي الاستهلاكي :**

وهو أول ما عرف من أنواع التمويل البنكي ويستخدم في الحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، وأهم أنواعه الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد غالبا من أجل تمويل احتياجاتهم من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات حيث غالبا ما يتحدد هذا الائتمان يشكل البيع بالتقسيط [1].

2- التمويل البنكي الخاص :

وينقسم التمويل البنكي على حسب هذا المعيار إلى:

- **التمويل البنكي الخاص :**

ويمنح هذا التمويل للأشخاص القانون الخاص، الأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتباريين كالشركات وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص الحصول على هذا التمويل على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى البنوك .

- **التمويل البنكي العام :**

هو التمويل الذي يمنح لأشخاص القانون العام، (الدولة، الهيئات، المؤسسات العامة والمصالح الحكومية) وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية [2].

3- التمويل البنكي بحسب الضمان :

[1] خديجة مراحي ، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريعه الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية أم البواقي ووكالة سوق نعمان ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، 2016-2017 ، أم بواقي ،ص 35.

[2] خديجة مراحي ، نفس المرجع السابق ،ص 36.

وتندرج تحت هذا المعيار نوعين من التمويل وهما:

تمويل بنكي بضمان :

يقدم البنك التمويل بشرط أن يقدم العميل ضمان قبل منح هذا التمويل وعادة تكون في المشروعات الحديثة أو الغير المعروفة أو المحتملة بأعباء مالية كبيرة تجد صعوبة في الحصول على الأموال اللازمة لسد احتياجاتها بدون ضمانات وينقسم بدوره هذا النوع إلى[1] :

– تمويل بنكي بضمان شخصي والذي يقدمه البنك للعميل دون أن يقدم هذا الأخير أي ضمانات عينية بل يكتفي البنك هنا بالوعد الذي يقطعه العميل على نفسه بتسديد الدين، أي الثقة بالتعامل واستمرار التعامل هما الضمان الأساسي في مثل هذا النوع من الائتمان، كما يمكن أن يتمثل الضمان الشخصي في الكفالة والتي تتمثل في تعد شخص أو أشخاص آخرين بسداد أصل الدين والفوائد في مكان العميل إذا عجز هذا الأخير عن ذلك.

– تمويل بنكي بضمان عيني:وهو ائتمان يحصل عليه العميل بعد تقديمه أموالا عينية ثابتة أو متداولة ضمانا لتسديد هذا الائتمان، حيث يكون القرض بضمان عقارات، بضائع، أوراق مالية...الخ.

تمويل بنكي بدون ضمان :

وهو أشبه ما يكون بالتمويل البنكي على أساس الضمان الشخصي. ولكنه يكتفي فيه بوعد المقترض بالدفع وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار عدة معايير، منها حالة العملاء الذين يقترضون من البنك بصفة منتظمة، والمركز الائتماني للعميل ومقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

4.التمويل البنكي المباشر غير المباشر

يقسم التمويل البنكي حسب هذا المعيار إلى [2]:

التمويل البنكي المباشر

[1] هيفاء غالية، "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك ،جامعة بوخضرة بالوادي، 2015/2014 ،ص 48.

[2] خديجة مراحي ، نفس المرجع السابق ،ص 37.

يعتبر هذا النوع من التمويل دعما مباشرا للمتعامل لتمويل حاجاته المختلفة، ويتضمن كلا من الحساب الجاري المدين والقروض النقدية وخصم الأوراق التجارية.

✓ **التمويل البنكي غير المباشر**

قدم هذا النوع من التمويل من خلال ضمان البنك المتعامل لتنفيذ الالتزامات المادية عليه والذي يتمثل بعدم تقديم مبلغ مالي مباشر للتعامل وانما التيسير له في تنفيذ أعماله، ويتضمن كلا من الاعتمادات المستندية والأوراق المقبولة المكفولة وخطابات الضمان وكذلك البطاقات الائتمانية...الخ .

المطلب الثالث: محددات و اسس منح التمويل البنكي

يلاحظ أنه عند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فانه ال بد أن يوازن بين عدة عوامل وأخذها بعين الاعتبار نذكر منها: [1]

1.الربحية

يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى مصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، ولتوزيع أرباح مناسبة ألصحاب رأسمال البنك

2 .الامان(الضمان) :

من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون ولما كانت البنوك التجارية تعتمد على حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فان البنوك التجارية ال بد أن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي يتعرض لها نتيجة عملية التمويل[2] .

[1] محمد عبد الفتاح الصريفي، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ،ص: 23.

[2] سليمان ناصر، ادم حديدي، "تأيل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 2 ،جوان 2015 ،ص 14.

3.السيولة

تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال (قصيرة الأجل)التي يقدمها المودعون كما أن جزءا كبير ا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال، معنى ذلك أن البنك قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي الت ازمات الديون (قصيرة الأجل) ولا يقصد بالاحتفاظ بمعدل سيولة معين أن يحتفظ البنك بأمواله بصورة مبالغ نقدية سائلة حيث أنه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح و انما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسارة ..

1. قرارات البنك المركزي :

يخضع البنك التجاري في منح الائتمان لما يصدره البنك المركزي (كونه المسئول عن وضع ومراقبة وتنفيذ السياسة النقدية(من قرارات مثل تلك المتعلقة بحدود الإقراض، وكذلك نسبتي السيولة والاحتياطي النقدي الواجب الاحتفاظ يهما وغيرها من القرارات.

2. السياسة الائتمانية للبنك وطبيعة الودائع:

يخضع البنك فيما يمنحه من تمويل للسياسة الائتمانية التي تضعها إدارته والتي تتمثل في المبادئ المنظمة الأسلوب منح التسهيلات الائتمانية، وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ التسهيلات وأنواعها وآجالها الزمنية وشروطها [1].

[1] زبير عياش، مرجع سابق، ص 50 .

الفصل الثاني

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA

المبحث الأول: تقديم بنك الخارجي الجزائري – وكالة عين تموشنت

يعتبر البنك الخارجي الجزائري لوكالة عين تموشنت وليدا لتطورات النظام البنكي الجزائري،حيث وجد نفسه مجبرا على التكيف مع التطورات العالمية الراهنة التي تشهدها الساحة المصرفية،و من خلال هذا المبحث سنستعرض البنك الخارجي الجزائري لعين تموشنت ،نشاطه الإقراضي،و مدى تطبيقه لمقررات بازل .

المطلب الأول:بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخارجي –وكالة عين تموشنت

أولا:تعريف بنك الجزائر الخارجي لوكالة عين تموشنت

وكالة عين تموشنت هي وكالة تابعة للمديرية الجهوية لتلمسان، تم افتتاحها بصفة رسمية في 22ديسمبر 1993،وتمثل مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تسعى للمساهمة في سير الاقتصاد الوطني، غرضها جمع الأموال من خلال فتح الحسابات الفردية والجماعية وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن[i].

ثانيا:الهيكل التنظيمي لوكالة عين تموشنت

لبنك الجزائر الخارجي هيكل تنظيمي يحدد العلاقات بين الأطراف المكونة له هذا ما يبرزه المخطط التالي :

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي(وكالة عين تموشنت)

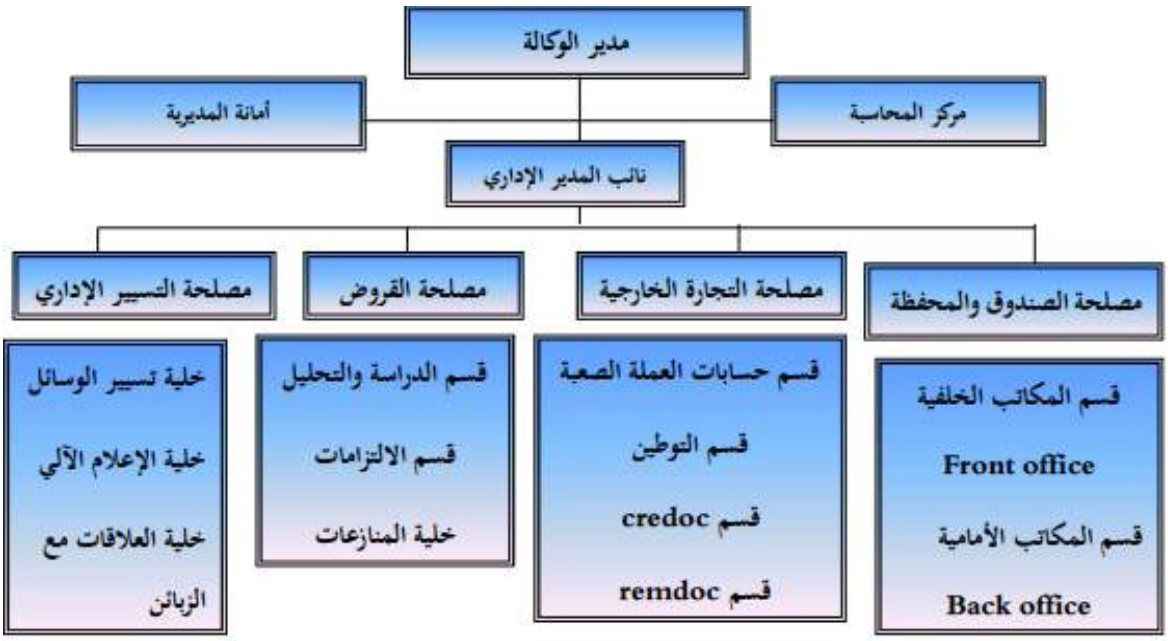

المصدر:وثائق داخلية خاصة بالبنك الخارجي الجزائري لوكالة عين تموشنت

ثالثا:عرض مهمة كل منصب أو مصلحة :

-1المدير العام (المدير التنفيذي):يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة .

-2نائب المدير:يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة

-3أمانة المديرية:تعبر عن همزة وصل بين المدير العام والمصالح الأخرى،مهمتها استلام لبريد الوارد والصادر بالإضافة إلى الفاكس.

-4مركز المحاسبة:تمثل الركيزة الأساسية والقلب النابض لتسيير المالي للمؤسسة، حيث تتولى القيام بالجرد المحاسبي كل سنة، مراقبة حركة دخول وخروج الأموال، والتصريح عن رقم الأعمال .

أما بالنسبة لمصالح البنك تتمثل مهامها في مايلي :

o**مصلحة الصندوق**:تقسم هذه المصلحة إلى مصالح أخرى فرعية هذه الأخيرة تتولى مهمة القيام بعمليات السحب والدفع،عمليات التحويلات لمصلحة حساب الزبائن،عمليات المقاصة والمحفظة.

o**مصلحة التجارة الخارجية**:تقوم هذه المصلحة بمجموعة من المهام الرئيسية لتطوير العلاقات مع الخارج،والتي تتنوع مابين عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة،تقديم الاعتمادات المستندية في عمليات التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير), التحصيلات بالعملة الصعبة.

o**مصلحة القروض**:لها مكانة رئيسية في الوكالة حيثe تم خلية الدراسة والتحليل بتسجيل ملف القرضوتحليل الأخطار الناجمة عن القروض المطلوبة، ثم تقوم مصلحة الالتزامات بمتابعة القرض بعد الموافقة عليه،إلى جانب خلية المنازعات التي تتولى تمثيل المؤسسة لدى المصالح القضائية والقانونية والفصل في المنازعات الجماعية والفرديةبين العمال والإدارة،أو العمال فيما بينهم واتخاذ الإجراءات المناسبة.

المطلب الثاني :النشاط الاقراضي لبنك الجزائر الخارجي

يقوم البنك بمنح تشكيلة واسعة من القروض من خلال فريق عمل مؤهل ومكلف بتوجيه زبائنه وتمويلهم :

●**قروض موجهة للمؤسسات المصغرة**:حيث يمول البنك ثلاث أنواع من القروض لإنشاء المؤسسات المصغرة والتي تتمثل في قروض ANSEJ، قرو ض ANGEM،قروضCNAC.

●**قروض السكن**:حيث يمنح البنك الخارجي الجزائري قروض السكن (قرض شراء مسكن جديد، قر ضإعادة تهيئة مسكن، قر ض بناء مسكن).

●**قروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:وتشمل ثلاث أنواع من القروض :

-قرض إنشاء المؤسسة وتمويل معدات الإنتاج.

-قرض المساهمة في رأس مال هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-قرض تغطية النقص المؤقت في رأس المال.

●**قروض للمؤسسات الكبيرة**:يسعى البنك الخارجي الجزائري لدعم المشاريع الكبرى،أي المؤسسات التي تعمل في قطاع المحروقات،مواد البناء،الكيمياء والبتروكيمياء والكهرباء،النقل البحري.حيث يقدم البنك لهذه المؤسسات الكبيرة نوعين من القروض وهي قروض الاستثمار والاستغلال .

o**مصلحة التسيير الإداري**:تتولى هذه المصلحة القيام بمهمة التسيير الإداري للوكالة،وتتكون من خلية تسيير الوسائل،خلية الإعلام الآلي،إلى جانب خلية العلاقات مع الزبائن التي تتمثل وظيفته في تقريرالدخول في علاقةمع الزبائن طبقا لتوجيهات إدارة الوكالة،تسيير ومتابعة استعمال القروض.

و تقوم الإدارة العليا لبنك الجزائر الخارجي بوضع خطتها الخاصة المتعلقة بالإقراض، وبما أن وكالة عين تموشنت هي أحد وكالات هذا البنك فلابد عليها احترام ما تمليه مكونات هذه الخطة، وبالتالي سنحاول في هذا المطلب التطرق لأهم المكونات.

أولا: أنواع القروض التي تمنحها الوكالة والشروط الواجب توفرها:[35]

تمنح الوكالة عدة أنواع من القروض و يمكن تقسيمها إلى قسمين[ii]:

-1قروض الاستغلال (قروض قصيرة الأجل):وهي قروض لا تتجاوز مدeا السنة وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء:

1 -1القروض بالصندوق :وتضم بدورها الأنواع التالية:

o**تسهيلات الصندوق** :هي قروض توجه لتمويل العجز القصير في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت.

o**السحب على المكشوف** :يمنح هدا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 3إلى 9

[35] وثائق داخلية خاصة بالبنك الخارجي الجزائري لوكالة عين تموشنت.

أشهر، حيث يمنح المؤسسات التي تكون فيها دورة الإنتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخليها خلال التسع أشهر الأولى مثلا، وهنا يأتي دور البنك لسد احتياجات المؤسسة خلال هدا الوقت.

o**القروض الموسمية** :تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية، عادة ما تكون مدeا ثلاثة أشهر.

o**تسبيقات على الصفقات العمومية** :يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية.

o**الخصم التجاري** :يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق .

1-2قروض بالإمضاءات :تعرف أيضا باسم التعهد بالإمضاء، وترتبط بتعهد البنك لزبونه من أجل الحصولعلى تمويل للخزينة وتنقسم قروض الإمضاء إلى:

- الكفالات :يضم هذا النوع من قروض الإمضاء ثلاثة أصناف هي:

✓**كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة** :تمنح هذه الكفالة من اجل حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 50%من قيمتها.

✓**كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق** :أحيانا وقبل أن ينطلق المقاول في تنفيذ المشروع، فانه يطلب تسبيق من صاحبه يمثل 15%من قيمة الصفقة، ومن أجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فإن صاحبالمشروع يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق، حيث يقوم البنك بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل عن 50%من قيمتها .

✓**كفالة المزايدة** :تمنح هذه الكفالة عند وجود مزايدة حيث يطلب ممن ير يد الحصول على الصفقة من خلال المزايدة أن يقدم كفالة بنكية لضمان عدم رفض المشروع بعد أن تؤول له الصفقة من خلال المزايدة، حيث تمثل هذه الكفالة 1%من قيمة الصفقة.

-الضمانات:وتمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: تحديد شروط الحصول على القرض

يفرض البنكيون على المؤسسات حد أدنى من شروط التسيير حتى يمكن استرداد القرض، ويمكن تقسيم الشروط إلى فئتين[iii]:

–شروط عامة لكل القروض :قبل أن يمنح البنك قرض الاستغلال، من الضروري ضمان أن تكون الوضعية المالية للمؤسسة متوازنة، هذا التوازن ينبغي أن يدوم طوال مدة البرنامج، ويمكن اعتماد الشرط التالي :الأموال الخاصة ≤2 الديون لآجل، أما عن الحد الأقصى للتمويل هو 50%.

–بالنسبة لقرض متوسط الأجل:من المهم ضمان انسجام القرض مع الهيكل المالي ومردودية المؤسسة، ويكون من الضروري بعد معرفة الاحتياجات أن نحدد نوعية القروض التي يمكن أن تسد تلك الاحتياجات، و القروض التي يمكن أن تحصل.

المطلب الثالث: الضمانات التي يطلبها البنك

–ويمكن تجسيد هذه الضمانات في نوعين:

✓**الضمانات الحقيقية** :الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري.

✓**الضمانات الشخصية** :هي عبارة عن ضمانات يتعهد فيها شخص أو طرف ثالث بالوفاء في الأجل المحدد بدلا من المدين الذي يكون في حالة إعسار أو إفلاس .

–2قروض الاستثمار:وهي قروض موجهة لتمويل استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل:

– قروض متوسطة الأجل :تتراوح مدeا بين 3و 5سنوات، وتتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي، حيث يساوي مبلغ القرض 50%من قيمة المشروع ويمول عادة بتجهيزات الإنتاج وعتاد النقل وعتاد المكتب....الخ .

–قروض طويلة الأجل:تتراوح مدتها بين 5و 7سنوات وقد تمتد أكثر من ذلك وتتجه إلى تمويل النشاطات التجارية.

المبحث الثاني: خدمات البنك المقدمة و آليات تسويقه

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الخارجي الجزائري BEA

أنشئ البنك الجزائري الخارجي بتاريخ 01/ 01 / 1967 بموجب الأمر 67/ 204 وفي هذا التاريخ كان القطاع المصرفي وصل حلقته[36]، وهو يحمل صفة بنك ودائع تابع للدولة، وتوسعت وظائفه عام 1970.(1) هو بنك ودائع ككل البنوك الأخرى ، يتعامل مع أشخاص معنوية و طبيعية و تخضع لقواعد قرارات القانون التجاري، والمهمة التي أعطيت لبنك الجزائر الخارجي هي توفير معلومات تجارية للمؤسسات تسمح لهم بشراء وبيع أحسن الشروط، وذلك بمراعات التطور التجاري العالمي.

ومن بين أهداف بنك الجزائر الخارجي ترقية الصادرات من المواد المصنعة لجميع نشاطات الإقتصاد الوطني ،بداية من الصناعات الغذائية والميكانيكية إلى الصناعات البترولية وأصبح بنك الجزائر الخارجي مؤسسة وطنية عمومية اقتصادية في 1988، حيث أصبحت مختصة في تمويل التجارة الخارجية ، كذلك تقوم بعمليات أخرى منها:

- المشاركة في بنوك أجنبية.

- تعطي ضماناتها و تكفل الموردين و المصدرين

- عقد التعاملات المصرفية مع البنوك الأجنبية

- توفير المعلومات للموردين و المصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع و الشراء بنك الجزائر مدرج ضمن القانون التجاري، كذلك يخضع للقوانين التي تخضع لها النقود و القروض.

[36]décision réglementaire N°12-98 du 27/12/1998 condition générale de banque ,annex n 4 , condition appgication aux opératoirs avec l'étranger

هدف بنك الجزائر هو تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع البلدان الأخرى في إطار التخطي الوطني والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني:أهداف بنك الجزائر الخارجي

الأهداف الإستراتيجية البنك الجزائر الخارجي : و تتمثل فيما يلي :[37]

- تحسين أنواع المصالح و العلاقات بينها و بين الزبائن .

- إبقاء بنك الجزائر الخارجي من أكبر البنوك في البلاد و تطوير إنتاجه و مردوديته . ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من :

- تكثيف مردود البنك و ذلك عن طريق منح القروض .
- إعطاء حركة ديناميكية لتغطية المردود .

- التسيير الجيد لخزينة البنك سواء أكان بالدينار أو العملات الصعبة..

- تقاسم مصالح جديدة لتحسين الإنتاج و العمليات التي تدرس يوميا.

- سير العمليات المتخذة في إطار الاستراتيجية :

○ تكثيف المصادر و تحسين الذوق.

○ إبقاء سياسة القروض المدققة.○ تحسين نوعية المصالح.

○تبديل وضعية العمال.

○متابعة العمليات الحسابية و تكوين الموظفين تدريجيا.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك

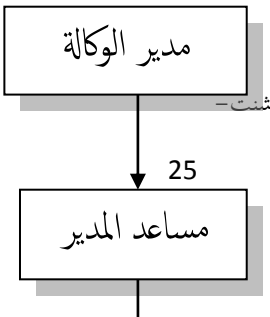

[37]- مقابلة مع :نائب مدير BEA –وكالة عين تموشنت–

المبحث الثاني: دراسة ملف منح قرض استثمار وقروض استغلال

في هذا المبحث سنقدم على دراسة ملف مؤسسة لصيانة و إصلاح أجهزة التكييف و التبريد وتحليل وثائقها التقنية و التعرف من خلالها على أن المؤسسة ستحصل على القرض أم لا.

المطلب الأول: تقديم ملف قرض وطرق تحليله من طرف البنك

إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خا ص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات وذلك خلال فترة لا تتعدى 3أشهر.

أولا–دراسة ملف قرض الاستثمار:[38]

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق و المعلومات التي يقدمها المستثمر الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك ويكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

- تقديم المشروع.
- إظهار الصحة المالية للمؤسسة.
- إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع.
- تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها.
- إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.

1.مكونات ملف القرض: صاحب المشروع يقوم بتحرير طلب يتألف من:

أ .ملف الإداري: ويتمثل في وثائق إدارية.

ب .ملف التقني: يحوي الدراسة التقنية الاقتصادية للمشروع والتي يحتوي على الوثائق التالية:

[38] من الوثائق الداخلية للبنك الجزائري، مصلحة القروض

- الميزانيات وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات سابقة إذا كانت المؤسسة قديمة المنشأة.

- ميزانيات و جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس السنوات القادمة.

- جدول إهتلاك القرض.

- مخطط تمويل المشروع.

- مخطط الأعمال أو الاشغال (plan ou cahier de charge)

2.إيداع الملف:

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم ا7 المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف)المشروع(استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير، كما يمكنها اللجوء إلى مصادر أخرى للتزويد بالمعلومات)البنوك والمؤسسات المالية الأخرى .

ويتخذ القرار حسب القانون الداخلي للبنك والذي حدد مبلغ معين لكل مستوى الموجودة في البنك حيث إذا تعدى مبلغ المشروع الممول لهذه القيمة المحددة فإن ملف القرض من مستوى لأخر وذلك على النحوي التالي:

أ –مستوى الوكالة: الحد الأقصى) 200.000.000دج إلى 400.000.000دج .

ب–مستوى المديرية الجهوية: الحد الأقصى)(. 800.000.000دج

–ج مستوى المديرية المركزية للقروض.

–د اللجنة المركزية للقروض: غير محدود.

فالمستويات الثلاث الأولى تقوم بدراسة الملف و إعطاء رأيه، أما اللجنة المركزية للقروض فتقتصر مهمتها على اتخاذ القرارات، وذلك بأخذ ما جاءها من المستويات السابقة.

ثانيا–تقنيات دراسة ملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل و القرض وكذا تكوين ملف طلب القرض بما يتضمنه من معلومات متعلقة بالعميل ذاته أو بمعلومات في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل تتم عملية الدراسة الاقتصادية و الفنية و المالية للملف من طرف مكلف بالدراسة على النحوي التالي:

1.الدراسة الاقتصادية:

1-1العامل البشري: فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا هو الثقة التي تعتمد أساسا على مدى نزاهة و التزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه معامليه في مجال نشاطه.[39]

2-1العامل الاقتصادي: وهو ما يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي oدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.

3.1 العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم و إعادة الخصم وسياسة تأطير القروض... الخ ومن السياسات الأخرى التي من شأنها أن توثر سلبا أو إيجابا على نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القرض.

4.1 العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من الالتزامات العمالية و الاجتماعية عموما التي من شأنها أن تحدد عرقلة النشاط المزعم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة.

2.الدراسة الفنية:

يقصد بها تحليل وسائل العمل في المؤسسة نوعية التجهيزات وتطورا_ا تنظيم العمل و أدوات وطرق تسويق المنتوج

[39]من الوثائق الداخلية للبنك الجزائري، مصلحة القروض

بعدا دراسة طبيعته،هل هو كمالي، تنافسي، ضروري، أو أنه من النوع الذي يمكن إحلاله؟ ومن هنا يأتي عامل سعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي و وضعية هذا القطاع في الاقتصاد.

3.الدراسة المالية:

بناءا على الوثائق و المحاسبية الممثلة في الميزانيات الفعلية والتقديرية ومن تم تحويلها إلى ميزانيات مالية وكذا جداول حسابات النتائج والتقديرات، حيث تتم عملية التحليل و التشخيص للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي التي من شأنها أن تعطي البنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل و استقلاله المالي وقدرته على الوفاء، و مردوديته ربحيته بشكل عام حيث أن الدراسة التي يقوم بIC البنك تسجل على استمارات تدعى .ST 44

يقوم المكلف بالدراسة المالية)التحليل المالبما يلي:

1.التحقق من الميزانيات المحاسبية المقدمة ثم تحويلها إلى ميزانيات مالية.

2.حساب رأسمال العامل FRوعلى أساس النتيجة يمكن الحكم كما يلي:

*إذا كان FRموجب فإن القرض مقبول.

*إذا كان FRسالب يتم رفض القرض.

3.حساب احتياج رأسمال العامل BFRحيث إذا كان:[40]

* BFRسالب يعني تمويل ذاتي.

* BFRموجب يعني تمويل من الآخرين)البنوك و الأفراد .

4.حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري:

[40] من الوثائق الداخلية للبنك الجزائري، مصلحة القروض

*رقم الأعمال TCRوالذي يوجد ضمن دلالات متممة إذا كانت المؤسسة خدمية.

*القدرة على التمويل الذاتي :CAFنتيجة الدورة+ مخصصات الإهتلاك.

القيمة الحالية لتدفقات المشروع(I VAN= + CAF (1+i-

*مدة استرداد القرض= قيمة القرض/ متوسط التمويل الذاتي.

*مدة استرداد قيمة المشروع.

ثالثا: اتخاذ قرار منح القرض من قبل البنك:

بعد القيام بالدراسة وتقييم العميل تقوم مصلحة القروض باتخاذ القرار إما بالقبول أو الرفض بناءا على نتائج

الدراسة المالية للمشروع، ففي حالة القبول يتم إشعار الزبون بالموافقة على طلبه ثم يقوم البنك بإصدار وثيقة الالتزام

والتي تنص على:

- نوع القرض المطلوب.

- مبلغ القرض.

- سعر فائدة على القرض.

- جميع الضمانات المطلوبة.

أما في حالة الرفض فإنه يتم إشعار الزبون برفض طلبه ويطلب منه سحب ملفه

-مدة القرض:

يتم تحديد مدة القرض حسب نوعية نشاط العميل وفي حالة:

- قرض استثماري إذا كانت قروض متوسطة مدتها 7سنوات.

- قروض طويلة المدى 10سنوات.

- قرض استغلالي مدته عام قابل للتجديد.[41]

-سعر الفائدة على القرض:

أ .قرض الاستثماري: يتعامل مع البنك بنسبة فائدة إن كانت متوسطة تقدر ب 5.25%وإن كانت طويلة الأجل تقدر ب .5.75%

ب .قروض الاستغلال:

- تسهيلات الخزينة بسعر الفائدة .5.75%

- تسبيقات المخزون .7.7%

خصم تجاري .7.50%

- قروض موسمية على الحساب و التسبيق على الفواتير .7.50%

-طريقة التسديد:

-في حالة قرض استثماري في هذه حالة قام البنك بتحديد فترة سماح تتراوح مد:ا سنة.

-أما أقساط التسديد يتم تسديدها كل 6أشهر من المدة المتبقية بعد السماح.

-في حالة قرض استغلال يتم تسديد القرض على أقساط شهرية لمدة سنة.

المطلب الثاني: تقنيات دراسة ملف القرض

يقدم العميل طلب خطي للقرض قصد تمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية و المالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله لذا سيتم في هذا المبحث تقديم حالة دراسية لمواطن، يملك مؤسسة صيانة وإصلاح أجهزة التكييف و التهوية والتبريد ويرغب في الحصول على قرض استغلال وقرض استثمار.

[41] من الوثائق الداخلية للبنك الجزائري، مصلحة القروض

أولا–تقديم المؤسسة طالبة القرض:

تقدمت شركة بطلب تمويل من الوكالة لسد حاجيا:ا وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استغلال وقرض استثمار، فقامت الوكالة بدراسة عامة حول المؤسسة تمثلت في:[42]

1.تعريف المؤسسة:

هي شركة ذات مسؤولية تقوم بصيانة إصلاح أجهزة التكييف والتهوية والتبريد، أنشأة في .06/04/2005 ويقدر رأسمالها ب 100.000.00دج وهو مقسم على 100حصة يحتوي على 1.00000دج كلها مملوكة لعضو واحد.

2.نشاط المؤسسة:

ويتمثل نشاطها الأساسي في صيانة وإصلاح معدات التكييف و التبريد.

3.القرص المطلوب:

يتمثل القرض المطلوب من طرف العميل قرض استغلال بقيمة 800.000.00دج والمتمثل في تسبيق على الفاتورة، وقرض استثماري بقيمة 3.880.000.00يقدر ب 100%من قيمة المشروع، و مدة استرداد قيمة القرض 05سنوات مع فترة سماح سنة.

14.لغرض من المشروع:

الغرض هو توسيع أعماله التي هي في حالة نشاط و المتمثل في صيانة و إصلاح أجهزة التكييف والتبريد.

1.الضمانات المقدمة:

- بوليصة تامين متعددة الأخطار لصالح البنك.
- اتفاقية قرض استغلالتتكون من مبلغ القرض، مدة القرض، كل ما يتعلق بالقرض .

42

- اتفاقية قرض استثمار تتكون من جميع ما يتعلق بالقرض .
- سندات لأمر.
- رهن على المعدات الممولة.
- وثيقة من صندوق الضمانDPAMR

ثانيا–تقييم ملف القرض:

طلبت المؤسسة من وكالة ورقلة منحها قرض استثماري وقرض استغلال لتمويل نشاطها، فقام المكلف بدراسة ملف طلب القرض و أصدر القرار النهائي بشأنه، حيث بدأت دراسة الوكالة بملف طلب القرض من حيث استيفائه لكامل الوثائق المطلوبة ثم انتقلت إلى الدراسة التقنية ملف القرض.

ثالثا–الدراسة التقنية لملف القرض:

لقد اعتمدنا على التحليل المالي للدراية التقنية، وذلك `دف التحصل على معادلة السيولة/ الاستحقاق ،وكذا التأكد من أن الأصول الثابتة ممولة من طرف الموارد الدائمة و الأصول ممولة من طرف موارد قصيرة الأجل على النحو التالي:

1ا.لدراسة الحالية لمشروع:

قمنا بتحويل الميزانيات المحاسبية إلى ميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهاته المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي TR، F،BFR.

المطلب الثالث : دراسة حالة ملف منح قرض استثماري وقرض استغلالي في البنك الخارجي الجزائري

الجدول رقم 1-1الميزانية المالية للسنوات 2017-2018-2019

جانب الأصول :

الأصول	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	**1518933**	**1907494**	**5246592**
معدات وأدوات	9833	597938	498141
معدات نقل	1432090	1142473	3469664
تجهيزات إنتاج أخرى	77010	142083	253787
قيم ثابتة أخرى	0	25000	1025000
حقوق الاستثمار	0	25000	1025000
الأصول المتداولة	**9671256**	**18770158**	**15513547**
قيم الاستغلال	0	4302169	0
بضاعة			
مخزونات		4302169	
قيم غير جاهزة	7893710	10656857	12833322
حقوق على المخزونات			
حقوق على الشركاء والشركات	39600	158046	330846
تسبيقات الاستغلال	1164199	2312285	3016096
العملاء	6689911	8186526	9486380
قيم جاهزة	1777546	3811132	2680225
المتاحات	1777546	3811132	2680225
مجموع الأصول	11190190	20677652	20760139

جانب الخصوم :

الخصوم	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	**2990776**	**4848579**	**9322807**
رأسمال الشركة	100000	100000	100000
نتائج رهن التخصيص	326720	2434762	4170125
نتيجة النشاط	2564056	2313817	3112682
ديون طويلة الأجل	0	**0**	**1940000**
ديون قصيرة الأجل	**8199414**	**15829073**	**11437332**
ديون الاستغلال	**125810**	**966326**	**760604**
ديون مالية			66340
حسابات جارية للشركاء		8250000	
موردون	7164751	6204346	7773029
ضرائب و رسوم	908853	408401	837359
تسبيقات بنكية			2000000
مجموع الخصوم	**11190190**	**20677652**	**20760139**

المصدر : من انجاز الطلبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة

الجدول رقم 2-1الميزانية المالية المختصرة للسنوات 2016-2017-2018

السنوات	2016		2017		2018	
الأصول	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأصول الثابتة	1518933	13.5%	1907494	9.22%	5246592	25.27%
قيم الاستغلال	0	0%	4302169	20.8%	0	0%
قيم غير جاهزة	7893710	70.54%	10656857	51.53%	12833322	61.81%
القيم الجاهزة	1777546	15.88%	3811132	18.43%	2680225	12.91%
المجموع	11190190	100%	20677652	100%	20760139	100%

المصدر : من انجاز الطلبة اعتمادا على وثائق من المؤسسة

الجدول رقم 3-1جانب الخصوم الوحدة : 10^3 دج

السنوات	2016		2017		2018	
الخصوم	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الخاصة	2990776	26.72%	4848579	23.44%	9322807	25.27%
د .ط .الأجل	0	0%	0	0%	1940000	9.34%
د.ق .الأجل	8199414	73.27%	15829073	76.55%	11437332	55.09%
المجموع	11190190	100%	20677652	100%	20760139	100%

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على وثائق المؤسسة

تحليل الميزانية المالية المختصرة :

من خلال الميزانيات المالية للسنوات الثلاث المدروسة نستطيع أن نرى هناك ارتفاع في قيمة إجمالي الأصول تدريجي ومتواصل خلال فترة الدراسة ، إذ نلاحظ انه في السنة 2017 كانت قيمة الأصول 11190190ألف دج ثم ارتفعت إلى 20677652ألف دج في سنة 2018 وذالك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة خلافا للأصول المتداولة التي شهدت انخفاضا طفيفا في هذا العام ، وهذا يدل على نقص السيولة في المؤسسة ، وفي سنة 2019 ارتفعت الأصول إلى مبلغ 20760139ألف دج ، وذالك ناتج عن ارتفاع في الأصول الثابتة ، وانخفاض باقي عناصر الأصول المتداولة .

أما بالنسبة لعناصر خصومها فلقد شهدت السنوات المدروسة ارتفاع متواصل في كل عناصرها ، على خلاف الديون قصيرة الأجل التي شهدت انخفاضا في قيمتها التي وصلت إلى 11437332ألف دج والذي تزامن مع ارتفاع القيم الجاهزة وذلك تحسبا لوقوع المؤسسة في حالة عسر مالي وهذا يؤكد أن تسيير السيولة فعال في هذه المؤسسة .

أ .حساب مؤشرات التوازن المالي FR – BER-TR

FR = **الأموال الدائمة – الأصول الثابتة من أعلى الميزانية**

FR = **الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية**

BFR = **الأصول المتداولة – المتاحات) – (الديون قصيرة الأجل – التسليفات البنكية)**

$$TR = FR - BFR$$

ج .تحليل الميزانية باستخدام النسب المالية :

جدول 4-1يوضح مؤشرات التوازن المالي

الوحدة : دج

	2017	2018	2019
الأموال المتداولة	2990776	4848579	9322807
الأصول المتداولة	1518933	1907494	5246592
FR	1471843	2941085	4076215

الأصول المتداولة	9671256	18770158	15513547
متاحات	1777546	3811132	2680225
أصول متداولة خارج الخزينة	7893710	1495026	12833322
ديون قصيرة الأجل	8199414	15829073	114437332
تسبيقات بنكية	/	/	2000000
BFR	- 305704	- 870047	3395990
TR	1777547	3811132	680225

المصدر : تم حسابها من خلال المعطيات

جدول رقم 5-1يوضح المؤشرات المالية

الوحدة : دج

2019	2018	2017	
4076215	2941085	1471843	FR
3395990	- 870047	- 305704	BFR
680225	3811132	1777547	TR

د .تحليل المؤشرات المالية :

- تحليل رأس المال العامل FR

دج في1471843 نلاحظ أنFR موجب ومتزايد4076215 و2018 في2941085 و2017

دج في 2019 خلال السنوات الثلاثة المدروسة ، هذا أن الأموال الدائمة قد غطت الأصول الثابتة مما نتج عنه فائض موجب يعبر عن هامش الأمان نستنتج أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة.

تحليل الاحتياج في رأس المال العامل BFR

نلاحظ أن BFRسلبي وهو يرتفع من) - (305704دج في 2007إلى) - (870047دج في 2018 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يغطي الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال ، وايجابي 3395990دج في 2019 بسبب الضرائب ورسومات الاستغلال .

– تحليل الخزينة :

الخزينة موجبة وتزداد بانتظام 1777547دج في ، 2017 و 3811132دج في ، 2018 و 680225 دج في 2019 هذا مايفسر السيولة التي تسمح للمؤسسة بمواجهة احتياجا]ا قصيرة الأجل .

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن المؤسسة في وضعية تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال.

و .التحليل باستخدام النسب المالية :

جدول رقم 6–1كيفية حساب النسب المالية للسنوات 2017 –2018 –2019

النسب المالية			2017	2018	2019
نسب السيولة	نسب رأس مال العامل	الأصول المتداولة /ديون قصيرة الأجل	1.18	1.18	1.36
	نسب السيولة الحالية	المتاحات /ديون قصيرة الأجل	0.22	0.24	0.23
نسب التمويل الذاتي	الأصل الممول من الديون	ديون طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل /الأصول المتداولة	0.73	0.76	0.64
	تغطية الديون بالأموال الخاصة	الأموال الخاصة / الأصول المتداولة	0.36	0.31	0.70
نسب النشاط والدوران	نسب دوران الأموال المجمدة	رقم الأعمال /الأصول المتداولة	1.68	0.86	1.27
نسب المردودية	نسب الهامش الصافي	النتيجة الصافية /المبيعات	0.14	0.13	0.12
	نسبة مردودية الأصل	النتيجة الصافية / الأصل	0.23	0.11	0.15
	نسبة مردودية الأموال	النتيجة / الأموال الخاصة	0.86	0.48	0.42

نسب السيولة :

- نلاحظ أن نسب رأس المال العامل قد شهدت ارتفاعا في سنة 2019 حيث قدرت بـ ، 1.36بعدما كانت تشير إلى 1.18في السنتين 2017 و 2018 وبما أن النسبة تفوق 1.1يعني ذلك أن للشركة القدرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل .

- نلاحظ أن نسبة السيولة قد ارتفعت من 0.22إلى 0.24في السنتين 2017 و 2018 على التوالي وهذا بسبب ارتفاع القيم الجاهزة لدى المؤسسة ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى 0.23في سنة 2019 بسبب انخفاض القيم الجاهزة ، وهذا مؤشر سيء لأن النسبة بعيدة عن 1فيجب على المؤسسة أن توفر نسبة أكبر لمواجهة ديونها قصيرة الأجل .

نسب التمويل الذاتي :

- نلاحظ أن نسبة الأصل الممول من طرف الديون قد ارتفعت من 0.73إلى 0.76في السنتين 2017 و 2018 على التوالي أي أن أصول المؤسسة قد تم تغطيتها من الديون بنسبة % 73في 2017 و % 76في 2018 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل في تمويل أصولها ، وهذا مايفسر اعتمادها على الأموال الخاصة بنسبة % 24في 2018 أي أن نسبة الاستقلالية المالية % 24وهذا لا يعتبر مؤشر جيد للمؤسسة .

ونلاحظ أيضا أن نسبة الأصل الممول من الديون قد انخفضت إلى 0.64أي بمعدل % 64في 2019 هذا ما يفسر أن نسبة الاستقلالية المالية قد ارتفعت إلى % 36 بعدما كانت ، % 24وبذلك بدأت المؤسسة تحسن من أدائها المالي وهذا مؤشر يساعدها في الحصول على قرض الاستغلال المطلوب .

من جهة أخرى نلاحظ أن نسبة تغطية الديون بالأموال الخاصة قد انخفضت من 0.36في 2017 إلى

0.31في 2018 وذلك بسبب ارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل من 8199414دج إلى 15829073دج وارتفعت نسبة التغطية إلى 0.70في 2019 وذلك بسبب ارتفاع قيمة الأموال الخاصة وانخفاض قيمة الديون.

نسب النشاط والدوران :

- نلاحظ أن نسبة دوران الأموال ا/مدة قد شهدت انخفاضا في سنة 2018 وصل إلى 0.86مقارنة بالنسبة المسجلة في سنة 2017 والتي قدرت بـ ، 1.68وهذا بسبب انخفاض رقم الأعمال وارتفاع قيمة الأصول . وشهدت النسبة أيضا ارتفاعا حيث وصلت إلى 1.27في سنة 2018 وهذا راجع لارتفاع رقم الأعمال مما يعني مساهمته بنسبة كبيرة في تمويل أصول المؤسسة مما يعكس الاستخدام الأمثل للموارد من طرف المؤسسة .

نسب المردودية :

- نلاحظ أن نسبة الهامش الصافي في انخفاض مستمر حيث بلغت % 14في سنة 2017 ثم % 13في سنة 2018 ثم % 12في 2019 ويرجع ذلك إلى الانخفاض في النتيجة الصافية .

- نلاحظ أن مردودية الأصل قد شهدت انخفاضا في السنتين 2017و 2018 حيث قدرت نسبة الانخفاض بـ %23و % 11على التوالي ، وذلك راجع لانخفاض النتيجة الصافية ثم عادت لترتفع النسبة إلى % 15في 2019 وسبب ذلك ارتفاع قيمة النتيجة الصافية .

- نلاحظ أن نسبة مردودية الموال الخاصة قد عرفت انخفاضا في السنوات الثلاث حيث بلغت النسبة في سنة 2017 ما يعادل % 86وفي سنة 2018 بلغت % 48تدهورت في سنة 2019 لتصل إلى % 42وهذا راجع لانخفاض النتيجة مقارنة بالأموال الخاصة .

- رقم أعمال المؤسسة ارتفع من 26384دج في سنة 2019 بالمقارنة مع سنة 2018 حيث بلغ 17772دج أي زيادة بمقدار % 50بالمقارنة بالسنة الماضية .

- القيمة المضافة VAارتفعت لتصل إلى 5167253دج في سنة 2018 بالمقارنة مع ما كانت عليه في 2017 و 2018 تعني زيادة بنسبة % 51وهذا ما يفسر رغبة المؤسسة في خلق ثروات .

- القيمة المضافة / CAترتفع نسبيا من % 25في 2017 لتصل إلى % 29في 2018 ثم إلى 30% في 2019 وهذا المعدل بالمقابل في زيادة منتظمة خلال السنوات .

- ارتفعت قيمة النفقات المالية لتصل إلى 28053دج في 2018 بالمقارنة مع 31759دج في 2017 و 2019 دج في69334.

نسبة النفقات المالية CAتساوي % 0.15من رقم الأعمال وفي هذه الحالة لا يوجد تآكل في القدرة على التمويل الذاتي وفي سداد دين المؤسسة لذا يجب على المؤسسة أن تراقب هذه النسبة فيجب ألا تتجاوز 3 % .

- ربحية النتيجة الصافية / CAازدادت في سنة 2019بالمقارنة مع سنة 2018فهي تمثل % 12من رقم الأعمال.

2.الدراسة المستقبلية للمشروع

اعتمدنا في هذه الدراسة التقنية الاقتصادية المعدة من طرف محاسب معتمد ، ويتم خلالها عرض حالة المشروع المؤسسةخلال السنوات الخمس القادمة بعد تقديم القرض .

أ- الانتقال من الميزانية المالية : 2015-2016 - 2017-2018-2019

جدول رقم 7-1يوضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية للسنوات التقديرية لجانبي الأصول والخصوم الميزانية المالية المفصلة :

* **جانب الأصول:**

تسبيقات الاستغلال	2 419 885	2 116 800	2 098 340	1 994 500	2 005 680
حقوق الزبائن	8 268 801	7 495 005	7 495 005	7 508 660	7 541 500
قيم جامدة	3 956 620	3 861 440	3 842 250	4 018 060	4 158 005
متاحات	3 956 620	3 861 440	3 842 250	4 018 060	4 158 005
مجموع الأصول	23 670 863	21 275 290	19 972 782	19 382 581	18 597 000

المصدر : من انجاز الطلبة اعتمادا على ميزانيات المؤسسة

* جانب الخصوم:

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
الأموال الخاصة	**8 728 579**	**10 151 501 36**	**10 074 337 51**	**11 240 068 91**	**11 641 138 82**
الأموال الخاصة	4 848 579	7 047 501 36	7 746 337 51	9 688 068 91	10 865 138 82
رأسمال الشركة	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000
نتائج قيد التخصيص	4 748 579	6 947 501 36	7 646 337 51	9 588 068 91	10 765 138 82
ديون طويلة الأجل	**3 880 000**	**3 104 000**	**2 328 000**	**1 552 000**	**776 000**
ديون قصيرة الأجل	**1 494 228.40**	**1 112 3788.64**	**9 898 444.49**	**8 142 512. 09**	**69 558 611.80**
ديون المخزونات	5 835 100	4 204 450	3 970 550	1 865 386.18	1 241 825 .86
مبالغ محتفظ بها على الشركات	358 000	401 800	399 050	412 950	485 600
ديون اتجاه الشركاء و الشركات	5 348 581.64	3 112 712.49	1 902 133 .09	1 945 006	1 501 400
ديون الاستغلال	901 680	705 990	685 000	742 100	690 800
ديون مالية					
نتيجة النشاط	2 498 922 36	2 698 836 15	2 941 731 40	3 177 069 91	3 431 235 50
مجموع الخصوم	23 670 863	21 275 290	19 972 782	19 382 581	18 597 000

جدول رقم 8-1يمثل مؤشرات التوازن المالي للسنوات التقديرية الخمسة

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة
رأس المال العامل	7 106000	9 835000	11 106000	13 485000	14 982000
الاحتياج في رأس المال	3 149000	5 974000	7 264000	9 467000	10 770000
الخزينة	3 957000	3 861000	3 842000	4 018000	4 158000
التدفق النقدي	3 604000	3 605000	4 047000	4 155000	4 219000
التدفق النقدي المتجمع	3 604000	7 209000	11 256000	15 411000	19 630000

- تحليل النتيجة الصافية:

نلاحظ من جدول الميزانية المالية للسنوات التقديرية أن نتيجة النشاط موجبة ومتزايدة باستمرار حيث قدرت بـ 249892236 دج في السنة التقديرية الأولى وارتفعت لتصبح 343123550 ج في السنة الخامسة ، وهذا ما يعكس سلامة الحالة المالية للمؤسسة .

- تحليل رأس المال العامل :

نلاحظ أن رأس المال العامل RFموجب ومتزايد على مر السنوات التقديرية الخمسة إلى أن وصل إلى ذروته في السنة التقديرية الخامسة 149882000 دج هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة قد مولت من الأموال الدائمة وبقي هامش أمان ساعد في تمويل دورة الاستغلال .

- تحليل الاحتياج في رأس المال العامل :

نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل موجب خلال جميع السنوات التقديرية الخمسة هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية ، فهي بحاجة إلى وسائل أو موارد مالية أخرى ، كذلك بسبب زيادة في استخدامات الدورة ونقصان ملحوظ في الديون قصيرة الأجل حيث وصلت قيمتها إلى 352462568 دج .

– تحليل الخزينة:

انطلاقا من رأس المال العامل نلاحظ تطور مستمر في الأموال الخاصة وهذا ناتج من أغلبية الأرباح المحققة خلال الدورات السابقة ، لذلك سوف نجد تغطية جيدة لاحتياجات رأس المال العامل ، ودلك ما يعكس أن الخزينة موجبة حيث قدرت بـ 3957000 دج في السنة التقديرية الأولى و 4158000 دج في السنة التقديرية الخامسة .

– تطور التدفق النقدي :

من السنة التقديرية الأولى إلى السنة التقديرية الخامسة عرف التدفق النقدي تحسن على مر السنين وتبقى أهميته كضمان لتسديد القرض المطلوب ، مع الأقساط السنوية التي تعين على مدار العام بحوالي 776000دج ، ينبغي أن يضاف إلى القسط المستحق .

ويكون التدفق النقدي 3605000 في السنة التقديرية الثانية ، لدينا 966 663دج القسط السنوي + الأجيو وسيتم تغطيتها على نطاق واسع ، بحيث يمكن للمؤسسة أن تحمل حتى لنظام الدفع المسبق بعض المواعيد النهائية المحددة .

– نفقات المشروع :

– تمويل تبديل قطع التبريد والتكييف بمبلغ 892 896 20دج

– صيانة معدات التبريد والتكييف بمبلغ 11342400 دج

مجمل هذه النفقات تقدر بـ 235 296 20دج تستحق بعد 12شهر

شهدت المؤسسة تطور مستمر لرقم الأعمال على مر السنين ويفسر التطور الحاصل بتعذر عد المشاريع التي حققتها المؤسسة .

جدول رقم 9-1يمثل دراسة النسب المالية المتعلقة بالمؤسسة للسنوات التقديرية الخمسة

النسب المالية			1	2	3	4	5
نسب السيولة	نسب رأس المال العامل	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1.57	2.17	2.60	3.72	5.23
	نسب السيولة الحالية	المتاحات /د .ق .الأجل	0.32	0.46	0.55	0.81	1.18
نسب التمويل الذاتي	الأصل الممول من الديون	الديون طويلة متوسطة وقصيرة الأجل / الأصول	0.69	0.54	0.46	0.34	0.23
	تغطية الديون بالأموال الخاصة	الأموال الخاصة / الديون	0.30	0.61	0.83	1.49	2.53

نسب النشاط والدوران	نسب دوران الأموال المجمدة	رقم الأعمال / الأصول	0.95	1.11	1.20	1.26	1.34
نسب المردودية	نسب الهامش الصافي	النتيجة الصافية / المبيعات	0.11	0.11	0.12	0.13	1.14
	نسبة مردودية الأصل	النتيجة الصافية / الأصل	0.11	0.13	0.15	0.16	0.18
	نسبة مردودية الأموال الخاصة	النتيجة / الأموال الخاصة	0.52	0.38	0.38	0.33	0.32

نسب السيولة :

تطور نسب رأس المال العامل ينجم عنه قدرة المؤسسة على تغطية ديو"ا قصيرة الأجل .

نلاحظ أن نسب رأس المال العامل للمؤسسة متزايدة حيث حققت 1.57في السنة التقديرية الأولى وارتفعت بعد ذلك بوضوح لتحقق 2.60في السنة التقديرية الثالثة إلى أن تصل إلى ذروتها 5.23في السنة التقديرية الخامسة هذا ما يعكس تغطية المؤسسة لديونها قصيرة الأجل بواسطة اصولها المتداولة ، هذه الوضعية تترجم أن المؤسسة تتميز بسيولة جيدة تمكنها من تغطية دورة الاستغلال، وهذا ما يجعل البنك يفكر في منحها قرض الاستغلال المطلوب .

تطور نسب السيولة الحالية ينجم عنه قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها المستعجلة مباشرة من الخزينة .

نلاحظ أن السيولة الحالية تتطور من السنة التقديرية الأولى 0.32حتى تصل الى 1.18في السنة الخامسة وهذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التغلب على الديون قصيرة الأجل من خلال ما تمتلكه من متاحات .

نسب التمويل الذاتي :

عند تحليل نسبة الأصل الممول من الديون نلاحظ أن معدل تغطية أصول المؤسسة من طرف الديون متوسطة وقصيرة الأجل 0.69أي بمعدل % 69هذا ما يفسر أن % 31الباقية قد مولت من طرف الأموال الخاصة أي أن المؤسسة تعتمد على الديون بأنواعها لتمويل أصولها بمعنى آخر نسبة المديونية % 69ونسبة الاستقلالية المالية % 31هذا مؤشر سيء للمؤسسة.

و من حيث نسبة تغطية الديون من طرف الأموال الخاصة بقيت منخفضة بين السنة التقديرية الأولى والثانية إلا أنه ارتفعت بعد ذلك إلى 1.49في السنة الرابعة ثم إلى 2.53في السنة الخامسة هذا مايفسر أن الوضعية المالية للمؤسسة تتحسن والديون قد تم تغطيتها كليا في السنة الخامسة ، وهو مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة تستطيع التحكم في ديونها .

- نسب دوران النشاط :

بواسطة هذه النسبة نستطيع قياس مردودية المؤسسة نتيجة استخدامها لمواردها .

نلاحظ أن نسب دوران النشاط في ارتفاع مستمر فقد حققت المؤسسة نسب تدل على أن رقم أعمالها قد ساهم بنسبة كبيرة في تمويل أصولها ، وهذا نظرا لارتفاعه المستمر على مدى السنوات الخمس أي أن المؤسسة استخدمت مواردها بفعالية .

1/ نسبة المردودية أو النتيجة :

تطور هذا النوع من النسب يسمح لنا بتحديد العائد الذي تديره المؤسسة .

نسبة الهامش الصافي خلال الخمس سنوات التقديرية يعطينا معدل سنوي متوسط 12%هذا ما يعنى أنه من أجل كل دينار نحصل على 12سنتيم من النتيجة .

في الجانب الآخر مردودية الأصل تنشط بنسبة المتوسط السنوي 15 % بافتراض أن كل دينار مستثمر يعطينا 15سنتيم وما يبقى إجمالي موجب من أجل مردودية هذا المشروع .

من اجل مردودية الموال الخاصة المستثمرة نستنتج أنه من اجل كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة يجلب بمتوسط 0.39 % من القيمة خلال 5سنوات .

ونختم دراسة هذه النسب أنه نستطيع أن نؤكد انها تحمل الكثير من المخاطر ، وعلى الرغم من استثمار المؤسسة الذي لم يعرف الكثير من المشاكل في المردودية رأس المال للحصول على قرض .

2/ طريقة تقدير المردودية الاقتصادية للاستثمار :

· طريقة القيمة الحالية الصافية NAV

الإبقاء على معدل الاستحداث مساوي للقرض البنكي 2.25 % يزيد بنقطتين ، لدينا قيمة حالية صافية مع معدل الاستحداث بـ 7.25 % في حدود المبلغ الإجمالي للاستثمار 3.880.000.00دج

التمويل المطلوب :

قرض استثمار متوسط الأجل 3.880.000دج يغطي 100 % من قيمة المشروع يسدد على 5سنوات بالإضافة إلى تأجيل لمدة سنة .

نتائج الدراسة :

من خلال قيامنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة مابين 2017 و 2019تبين لنا أن المؤسسة متوازنة ماليا وذلك لأن رأس المال العامل يغطي جميع احتياجات المؤسسة ، وتحقيقها خزينة موجبة طوال فترة الدراسة .

و من نتائج النسب المدروسة لدينا :

مجموع الديون / مجموع الأصول يجب أن تكون محصورة بين ، 0 > 100 >Rوالنسبة المعيارية تكون R< %75وهنا لدينا النسب المالية للسنوات 2017و 2018و 2019على التوالي ،%76 ، % 73 % 64هذا يعنى أن النسبة تساوي النسبة المعيارية تقريبا .

القيمة المضافة / ACيجب أن تكون محصورة بين ، 0 < 100 >Rوالنسب التي لدينا داخل الgال % 25 في 29%، 2017 قي % 30 ، 2018في 2019وهو ما يدل على أن المؤسسة تسعى إلى زيادة ثروتها .

النتيجة الصافية / ACتكون محصورة بين ، 50 < 20 >Rوهنا لدينا النسب . % 12 ، 14%، 13%

النتيجة الصافية / الأموال الخاصة تكون النسب محصورة بين ، 100 - < 60 >Rوالنسبة المرجعية تكون أكبر من ، 10وهنا لدينا النسب % 42 ، % 48 % ، 86والنسب محصورة داخل المجال .

انطلاقا من التحليلات واعتمادا على النسب المالية المعيارية اتضح أن المؤسسة تتميز بوضعية مالية سليمة مما أجاب البنك الوطني بقبول منحه قرض استثمار واستغلال .

تقدم العميل محل الدراسة إلى البنك الوطني الجزائري – وكالة عين تموشنت – بطلب قرض تضمن قرض استغلال وقرض استثمار مرفوقا بالوثائق اللازمة ، وبعد الدراسة التي أجرها إدارة الائتمان والمتمثلة في تحليل الوضعية المالية للعميل وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي RT، RFB، RFوالنسب المالية وبعد التحليل والتدقيق لميزانيات المؤسسة المتعلقة بثلاث سنوات السابقة وبالخمس سنوات التقديرية ونظرا لثبوت أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وقادرة على تسديد ديونها و في آجال استحقاقها توصلت الوكالة إلى منح العميل لقرض استغلال المتمثل في التسبيق على الفاتورة بقيمة 800.000.00دج وقرض الاستثمار بقيمة 3.880.000.0 دج.

إستنتاجات و ملاحظات :

يوفر البنك انواع مختلف من القروض التي تتناسب مع متطلبات الزبائن حيت يتضح لنا أن القروض البنكية تقسم على أساس القرض فنجد تلك المرتبطة بمجال الاستثمار أو تلك المرتبطة بمجال الاستغلال

يساهم البنك بشكل كبير في عملية تمويل الاستثمارات و يلعب دورا كبيرا في انعاش الاقتصاد من خلال منحه لقروض الاستثمار .

البنك يحاول دائما البحث عن أفضل الأرباح الممكنة من وراء استخداماته المختلفة علي حد أدنى من السيولة اللازمة

خاتمة

خاتمة :

يعد مجال المشاريع الاستثمارية أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني وعليه عملت الدولة على دعمه بإتباع عدة سياسات تماشيا والاصلاحات التي عرفتها البلاد، حيث تطرقنا إلى آليات و طرق تمويل المشاريع الاستثمارية وعلاقتها بالبنوك التجارية وذلك لدور المهم الذي تؤذيه البنوك التجار ية في توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المشاريع.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها بالبنك الخارجي الجزائري وكالة عين تموشنت تمكنا من معرفة مختلف الاجراءات التي تمر بها عملية منح قرض لتمويل مشروع استثماري بالبنك محل الدراسة وذلك لاتخاذ القرار السليم لمنح القرض أو عدمه.

وقد تم التوصل إلى ما يلي :

- ✓ يقوم البنك قبل قبوله أو رفضه لتمويل أي مشروع استثماري بدراسة شاملة وعميقة للوضعية المالية والاقتصادية للعميل أو المؤسسة لمعرفة مدى قدرته على تسديد ديونه في آجال استحقاقها.
- ✓ تلعب البنوك دورا أساسيا في الاقتصاد ولديها سياسة مضبوطة بإحكام في تمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ يعتمد البنك خلال عملية التمويل على الضمانات وسالمتها وذلك لتفادي الوقوع في حالة عدم السداد.
- ✓ من خلال دراستنا الميدانية توصلنا الى مجموعة من النتائج و التوصيات :

أولا : النتائج

- ✓ تحفظ البنك من تمويل بعض المشاريع الاستثمارية رغم أهميتها في الاقتصاد الوطني و هذا راجع لشدة رفضها للمخاطرة ،أو لعدم وجود ضمانات تغطي قيمة قرض الممنوح لهذا المشروع.
- ✓ تعدد وتنوع طرق تمويل الاستثمار التى توفرها بنوك التجارية.
- ✓ غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمارات في المجلات التى تشهد قبولا وغياب المشاريع ذات المرد ودية قابلة لتطوير وتشجيع بنك على تفعيلها .
- ✓ لمشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري لنشاط الاقتصادي.

ثانيا : الإقتراحات والتوصيات:

- ✓ ضرورة اعتماد البنوك علي نماذج حديثة في تقديرها للمخاطرة بدلا من الطرق الكلاسيكية من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة و ربح الوقت من جهة أخرى.
- ✓ علي البنوك السعي لإيجاد محيط عمل و العمل علي تمويل استثمارات التي تعود الفائدة علي الاقتصاد الوطني
- ✓ ضرورة توفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات خاصة الموجهة للقطاعات الهامة في الاقتصاد
- ✓ ضرورة المراقبة الدائمة لمسئولي المؤسسات المصرفية لموظفيها خاصة إذا علمنا أن أجال دراسة الطلبات طويلة نوعا ما.
- ✓ العمل علي تطوير الجهاز المصرفي و تحسين خدمات المقدمة من البنوك و ذلك بما يخدم المستثمرين آفاق البحث وعلى أساس موضوع دراستنا" تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية" ارتأينا أن نقترح بعض المواضيع المكملة لهذا الموضوع والتي نعتبرها كبحوث للطلبة اللاحقي .
- ✓ دراسة "تمويل المؤسسات الصغيرة و متوسطة عن طريق القروض البنكية"و هذا بنضر الي التسهيلات التي تمنحها الحكومة في هذا المجال مثل قروض لونساج و كناك وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نكون قد خطونا بهذا العمل خطوة في سبيل البحث العلمي، ونتقد م باعتذارنا لأي تقصير أو خطأ تخلل هذا العمل فإن وفقنا فمن االله عز وجل وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان والإله وحده الموفق .

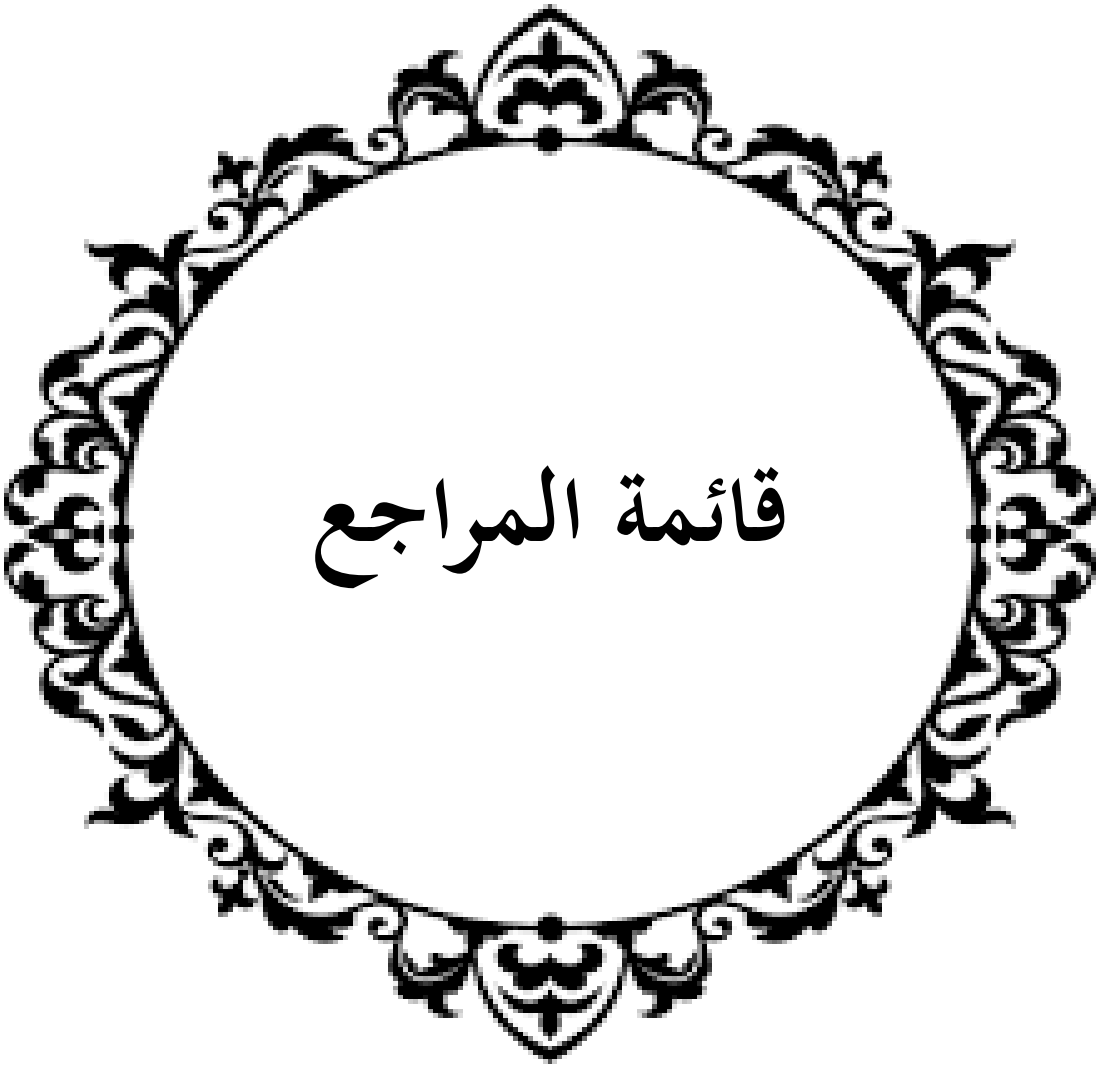

قائمة المراجع

1-الكتب

1. إياد عبد الفتاح النسور، "أساسيات إلقتصاد الكمي"، ط1 ،دار الصفاء لمنشر والتوزيع ، بيروت، 2013.
2. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التّجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000
3. حنفي عبد الغفار ،ابو قحف عبد السلام ،**إدارة البنوك و تطبيقاتها** ،(ط ، ،01)دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،،2000
4. خالد أمين عبد االله، العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، الإسكندرية، ط2 ، 2000 ،
5. خلد أمين عبد االله ، العمليات المصرفية ، الإسكندرية ، مصر ، دار وائل للنشر ، ط،20002،
6. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة 1 ،عمان، 2000
7. زياد محمد عرمان، "مفاهيم حديثة في إدارة البنوك"، ط1 ،دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
8. سامر جلدة ، البنوك التجارية و التسويق المصرفي ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2008
9. سوري عدلي ناشير ، مقدمة في الإقتصاد و النقدي و المصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، دمشق ، ط 2005،
10. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية ، الجزائر، 1992
11. صادق راشد الشمري، "إستيراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في أألداء المالي لمصارف التجارية "، دار اليازوري لمنشر والتوزيع، عمان، 2013 ،الاردن.
12. طاهر محسن الغالبي ، وائل محمد إدريس ، الإدارة الإستراتجية ، دار وائل للنشر ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 .
13. علا نعيم عبد القادر و آخرون ، مفاهيم حديثة في ادارة البنوك دار البداية للنشر ، 2009 ،
14. محمد السعيد وأنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005
15. محمد داود عثمان، " إدارة وتحميل الائتمان ومخاطره "، ط1 ،دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2013 ،الاردن.
16. محمد عبد الفتاح الصريفي، إدارة البنوك ، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014
17. محمود يونس، "إقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية"، دار التعميم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
18. يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط3 ،2007

2-المذكرات و الرسائل الجامعية :

1. أحلام عقون، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي، مذكرة نيل شهادة ماستر، كلية علوم التسيير تخصص مالية تأمينات تسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، .2012-2013
2. بوطرة فضلية ، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، فرع استيراتيجية السوق في ظل الاقتصاد تنافسي ، مسيلة ، سنة ، 2006
3. جبلوي رشيدة، "الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك"، مذكرة لنيل شيادة ماستر، قسم علوم إقتصادية، تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2014-2015 ،الجزائر.
4. خديجة مراحي ، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريعه الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية أم البواقي ووكالة سوق نعمان ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، 2016-2017 ، أنم بواقي .
5. خديجة مراحي ، واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريعه الاستثمارية الفلاحية في ظل التوجهات الحديثة للجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية أم البواقي ووكالة سوق نعمان ، مذكرة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، 2016-2017 ، أنم بواقي .
6. دناقير حميدة، "الممارسات المحاسبية للبنوك التجارية على ضوء النظام المحاسبي المالي- scf دراسة ميدانية في عينة من البنوك التجارية بورقلة سنة 2015 ،"مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم علوم تجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015 ،الجزائر.
7. دوال بدر الدين ، رؤوف عبد االله ، القروض البنكية)شهادة (ليسانس كلية علوم إقتصادية و علوم التسيير تخصص مالية جامعة الجزائر ،2003 .
8. زبير عياش، تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة ولاية أم البواقي، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية, جامعة العربي بن مهيدي، أم بواقي ، 2011-2012.
9. سارة بلكحمة، "دور التدقيق الداخمي في إدارة المخاطر المصرفية"، مذكرة لنيل شيادة الماستر، قسم علوم التسيير، تخصص محاسبة وا دارة مالية ، جامعة جيجل، 2016/2015 ،الجزائر.
10. سناء مسعودي، "تقييم أألداء المالي لمبنوك التجارية- دراسة حالة وكالتي BNA ، CPAبالوادي لمفترة 2012،2009 ،"مذكرة لنيل الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة لخضر بالوادي، 2014-2015 ،الجزائر.

11. كوثر عبد اللطيف، "متطبات تطبيق مقررات لجنة بازل في البنوك التجارية – حالة الجزائر،الاردن "، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود ومالية دولية ، جامعة جيجل، 2014/2013 ،الجزائر.
12. محمد شريف إيمان ، دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الإقتصادية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية فرع نقود مالية و بنوك المركز الجامعي البويرة
13. مريم العمري، مفاضلة المؤسسات بين التمويل المصرفي وعن طريق قرض الإيجار (المعايير والمبررات) ، مذكرة نيل شهادة ماستر علوم التسيير تخصص مالية تأمينات تسيير المحاضر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012
14. هلال كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، فرع: نقود مالية وبنوك، جامعة بسكرة 2008-2009 .
15. هيفاء غالية، "إدارة المخاطر المصرفية عمى ضوء مقررات بازل 2 و 3 – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكاالت الوادي"، مذكرة لنيل شهادة ماستر، قسم العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك ،جامعة بوخضرة بالوادي، 2015/2014 .

3-المجلات العلمية والملتقيات:

1. آسيا قاسيمي، "المخاطر المصرفية ومنطمق تسييرها وفق متطمبات لجنة بازل "، المؤتمر الدولي 1 حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتيا عمى إقتصاديات دول العالم، يومي13-2011/12/12.
2. سليمان ناصر، ادم حديدي، "تأييل النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة أي دور لبنك الجزائر "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد 2 ،جوان 2015 .
3. منصوري زين ، "إستقاللية البنك المركزي وأثرها عمى السياسة النقدية "، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات-، يومي 14-2014/12/15 ،جامعة الشلف.